محضر الجلسة 322

التاريخ: الثلاثاء 25 ذي القعدة 1423 (2003 /01/28)
الرئاسة: عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين
التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أفتتح الجلسة.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. كما أخبر السادة المستشارين بأن المجلس سيعقد جلسة خاصة بالتشريع مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية وتخصص للمصادقة على مشروع قانون رقم 62.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 02.2 .663 الصادر في 2 رجب 1423 الموافق ل 10 شتنبر 2002 بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات. تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد علي لطفي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

بداية توصلت رئاسة المجلس بعدد من مشاريع القوانين والمراسيم بمثابة قانون، ويتعلق الأمر ب:

1 - مشروع قانون رقم 02.59 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 643.02.2 الصادر في 2 رجب 1423 الموافق لـ10 شتنبر 2002 القاضي بتتميم القانون رقم 06.95 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال في المملكة، والمحال عليه من مجلس النواب.

2- مشروع قانون رقم 60.02 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 644.02.2 الصادر في 2 رجب 1423 الموافق ل 10 شتنبر 2002 القاضي بإحداث المنطقة الخاصة للتنمية طنجة- البحر الأبيض المتوسط. والمحال عليه كذلك من مجلس النواب.

3- مشروع قانون رقم 61.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 645.02.2 الصادر في 2 رجب 1423 الموافق ل 10 شتنبر 2002، المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة والمحال على المجلس من مجلس النواب.

4- مشروع قانون رقم 62.02 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 02.2 .663 الصادر في 2 رجب 1423 الموافق ل 10 شتنبر 2003 بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي، محال على المجلس من الحكومة.

5 - مشروع قانون رقم 50.02 يقضي بمنح تسبيق لفائدة موظفي وأعوان الجماعات المحلية لأجل تملك مساكن اجتماعية والمحال على المجلس من مجلس النواب.

أما بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية: عدد الأسئلة الشفهية 10 أسئلة، عدد الأسئلة الكتابية ثلاثة أسئلة.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من المستشار المحترم السيد محمد العلمي تتعلق بانضمامه إلى الفريق الاشتراكي ابتداء من يومه الثلاثاء 2002/01/28.

وأخيرا وردت كذلك على الرئاسة طلبات تتعلق بالإحاطة من كل من الفرق التالية: فريق الاتحاد الديمقراطي، الفريق الاستقلالي والفريق الاشتراكي.

انتهى. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الأمين.

الآن نشرع في إعطاء الكلمة حول الإحاطة التي تقدم بها الفريق الديمقراطي. الكلمة لكم السيد رئيس فريق الاتحاد الديمقراطي. الكلمة لكم السيد رئيس الفريق الديموقراطي:

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128 للنظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة لم يكن في نيتنا طرحها من جديد أمام المجلس، خاصة بعد الإحاطة التي تقدم بها المستشار المحترم السيد إدريس الراضي من الفريق الدستوري في جلسة الثلاثاء 14 يناير 2003، لولا أسلوب اللامبالاة والتهميش الذي لازال يتعامل به المسؤولون مع وضعية 300 من عمال وعاملات محطة " اسليماكو" لتلفيف الحوامض التابعة لمكتب التسويق والتصدير.

هؤلاء العمال الذين أصبحوا يعيشون الآن مأساة لا مثيل لها من جراء إغلاق أبواب هذه المحطة لأسباب يجهلها الجميع.

السيد الرئيس،

وحتى نضع السادة المستشارين في الصورة، فإن مدينة سيدي سليمان المعروفة بإنتاجاتها الفلاحية وبالخصوص الحوامض كانت تتوفر في وقت قريب على عدة محطات للتلفيف لم يبق منها إلا محطتين: الأولى أصبحت تسير من طرف الخواص، أما الثانية فهي موضوع حديثنا ونعني محطة "اسليماكو" التي تتوفر على فرعين أحدهما ببركان والثاني بسيدي سليمان.

هذه المحطة التي أنشئت لفائدة المنتجين الصغار للحوامض والذين يقدر عددهم بالمنطقة بحوالي 800 فلاح يمدون المحطة بما يقرب من 1600 طن من الحوامض سنويا وبالمقابل تمد هذه المحطة الفلاحين بالأسمدة والأدوية ومصاريف الجني.

السيد الرئيس،

لقد كانت محطة اسليماكو حتى وقت قريب إحدى المحطات الرائدة في مجال التلفيف بالمدينة، إلا أن الأسلوب الذي كانت تدار به هذه المحطة من قبل المسؤولين عنها في السنوات الأخيرة كان ينم عن قرب إغلاقها وهذا ما حدث فعلا هذه السنة وترك وراءه العديد من عائلات هؤلاء العمال عرضة للتشريد والضياع.

وفي الوقت الذي كنا نتوقع فيه أن تتحرك السلطات المسئولة يحل هذه المشكلة، خاصة بعد المراسلات المتعددة لكل من الوزير الأول ووزير التشغيل والسلطات المحلية صدمنا برد الفعل السلبي وموقف التهميش وعدم الاكتراث الذي تعامل به جل المسئولون مع هذا الملف الشائك وما عملية نقل 15 ألف طن من الحوامض، من خيرات منطقة سيدي سليمان إلى بركان ابتداء من هذا الأسبوع إلا وجها من أوجه اللامبالاة والتهميش التي يتعامل بها المسؤولون على هذه القضية.

السيد الرئيس،

نحن في فريق الاتحاد الديمقراطي إذ نشجب عملية غلق هذه المحطة وما خلفته من مآسي للعمال جراء فقدانهم لمصدر رزقهم الوحيد مما يعد مسا بحق من أهم حقوقهم ألا وهو حقهم في الشغل. فإننا ندعو المسؤولين إلى ضرورة العمل على إيجاد حل عاجل وملائم لهذا الملف ونعتقد من وجهة نظرنا في هذا الإطار بأن إحالة منتوج شركة صوديا لمحطة " اسليماكو" سيساهم لا محالة في حل مشكل هؤلاء العمال ولو بطريقة جزئية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد رئيس فريق الاتحاد الديمقراطي، قبل أن ننتقل إلى إعطاء الكلمة في إطار الإحاطة للفريق الاستقلالي أريد أن أرحب.. الآن التحق بنا وفد هام من الجالية المقيمة بالخارج بكل من هولندا وألمانيا وروسيا وفرنسا. فهذا الوفد الذي يمثل الكونغرس العالمي للمغاربة القاطنين بالخارج معنا في هذه الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية ويتألف هذا الوفد من إخوة لنا قدموا من ألمانيا وبلجيكا وروسيا وفرنسا وهولندا وكلهم شغف باللقاء والتواصل معكم ومن بينهم كفاءات عملية وفاعلون اقتصاديون، لكل هؤلاء الإخوة نقول لهم مرحبا بكم في بلدكم وبين أهلكم وذويكم وشكرا.

إذن أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار إحاطة المجلس.. تفضلوا السي العلوي، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوى:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

السيد الرئيس، أريد أن أحيط المجلس علما أننا لا يفصلنا الآن عن الانتخابات الجماعية إلا بعض الأشهر، كما أن الدورة الآن ستنتهي هذا الأسبوع ومازلنا ننتظر من الحكومة أن تصدر المرسوم المتعلق بالتقطيع الجماعي.

السيد الرئيس، لقد سبق لفريقي أن تقدم بسؤال شفوي آني وتكلم عن هذا الموضوع ومازلنا ننتظر. لهذا بهذه المناسبة نريد أن نذكر الحكومة على أساس أنه الآن الوقت لم يعد يسمح لنا بأن نتأخر وأن تصر هذا المرسوم وفي إطار علاقة الحوار التي تسود مجلسنا الموقر والذي يهمه الأمر بالدرجة الأولى لأن هذه الانتخابات تهمه بالدرجة الأولى وفي إطار هذه العلاقة التي تسود مجلسنا مع الحكومة على الأقل أن يصدر هذا المرسوم وأن تأتي الحكومة إلى مجلسنا الموقر على الأقل لتأخذ رأينا فيما يخص هذا التقطيع حتى نكون على الأقل مستعدين للانتخابات في ظروف حسنة بدون أن يكون رأي فردي ولا رأي جماعي.

ثانيا أنه حتى القضية التي تتعلق بمجالس المدينة نعرف هذه المدن اللي غادي تكون عندها هاذ مجالس المدينة والمقاطعات لأنه حقيقة هذا عمل جديد سيقبل عليه المغرب في إطار التجديد فيما يخص قوانينه الانتخابية. فلهذا على الأقل هذه تجربة أولى يجب أن يشارك فيها الجميع. فلهذا نتمنى أن الحكومة تأتي في أقرب وقت ممكن إلى مجلس المستشارين وتأتي بمرسوم التقطيع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد العلوي تيتني المستشار المحترم. الآن أعطي الكلمة في إطار دائما إحاطة المجلس علما للفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبدالله الشرقاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

يعيش عشرات الطلبة المغاربة الذين يتابعون دراستهم العليا بالأقسام التحضيرية والمعاهد العليا والجامعات بفرنسا ظروفا قاسية للغاية من جراء عدم توصلهم بالمنح. وللإشارة والتدليل فقد تقدم هؤلاء بطلبات الحصول على المنح، منذ 2002 وكان أملهم أن تقع الاستجابة داخل آجال معقولة.

ونظرا لمحدودية الإمكانيات المادية لأسر الطلبة التي لا تكفي لمواجهة نفقات الإقامة لأبنائها في الديار الفرنسية، مما ينتج عنه مع مرور الوقت المزيد من المعاناة بالنسبة للطلبة وحماية لأبنائنا الذين يواجهون في الغربة مخاطر التشرد والضياع وفوات فرصته من أجل تحصيل العلم والمعرفة.

لذا، فإننا نحيط مجلسنا الموقر وعبره الرأي العام الوطني بوضعية هؤلاء الأطر من الشباب الذين يبذلون قصارى جهودهم من أجل البحث والتحصيل ويستحقون منا كل الدعم والتشجيع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد عبد الله الشرقاوي رئيس الفريق الاشتراكي.

حضرات السادة، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة وأريد أن أخبر السادة المستشارين أنه بطلب وللالتزامات الطارئة للسيد وزير المالية والخوصصة سنعطي إذا سمحتم الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بوزارة المالية والخوصصة بعد السؤال الآني. تفضلوا السيد ..

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

فقط نقطة نظام ديالنا السيد الرئيس حنا برمجنا سؤالين واحد في التجارة وواحد في الفلاحة، إلا أنه حتى البارح عاد مصلحة الأسئلة اتصلت بالفريق من العشية وتقول لو على أنه هاذ الوزارة يتعذر عليها، حنا نتفهم المشكل إذا ما كانش يمكن لهم يجيو ولكن اللي كنلتمسو من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان أنه الله يخليكم في المستقبل بداو تشعرونا شوية من قبل لأنه كيتعدر علينا نعاود نبرمجوه.

كذلك سؤال آخر، السيد الرئيس، أنه أسئلة الفريق الديمقراطي اللي هم مبرمجين عندكم الآن، نحن لم نبرمجهم، لم نعطيهم لكم ما فهمناش كيفاش جاو في الجدول ؟ هذا السؤال يطرح.. البرلمان هو اللي كيراقب وكيساءل الحكومة، ماشي شي واحد يختار لي السؤال.

ولهذا جناب الرئيس نلتمس تأجيل هذه الأسئلة اللي هم الآن هنا، لأنه حنا لم نبرمجهم وحتى البارح مع الستة ديال العشية وتعذر علينا أن نبرمج شيئا آخر، ولهذا نلتمس منكم تسجلوا أن هذه الأسئلة اللي مسجلين الآن هنا. حنا ما غاديش نلقيوهم لأننا لم نبرمجهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق السي سعيد التدلاوي، حنا بالفعل توصلنا برسالتكم وأجلنا إلى جلسة لاحقة سؤالين للفريق الديمقراطي. تفضلوا السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

أعتقد أنه السادة المستشارين على إطلاع كبير بمقتضيات القانون الداخلي ولكن الجلسة تنقل مباشرة للرأي العام ولذلك من حق الرأي العام كذلك أن يكون على معرفة بالأشياء.

ما يتعلق ببرمجة الأسئلة الشفوية، المختص في ذلك هو مكتب المجلس ولذلك فمكتب المجلس هو الذي برمج أسئلة هذه الجلسة كما سبق أن برمج باقي جلسات الأسئلة الشفوية طبقا للنظام الداخلي.

ولذلك فالحكومة حينما تتم برمجة الأسئلة، إما تأتي للجواب وحينما يتعذر على وزير من الوزراء، فالحكومة تخبر مسبقا المكتب بالوزراء الذين لهم التزامات طارئة أو تلزمهم بعدم الحضور في هذه الجلسة، هذا من جهة ومن جهة ثانية وسأقولها مرة أخرى مسألة الإحاطة علما هذه مسألة أعتقد ينبغي للمجلس مستقبلا أن يتدارس هذه النقطة بالشكل الذي يجعل تنفيذ مقتضياتها يبقى محصورا فيما ينص عليه القانون ولا يتعداه لغير ذلك.

شكرا السيد الرئيس وأعتذر إذا ما كنت قد تناولت الكلمة في هذه الجلسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة ولدينا سؤال آني حول ظاهرة الهجرة السرية للمستشارين المحترمين السادة عقا الغازي، عبد الصمد عرشان ومحمد المنصوري. تفضل السي عقا الغازي.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم الموقرة بهذا السؤال الآني والذي يتعلق بظاهرة الهجرة السرية. كما تعلمون فإن نار البطالة التي باتت تكوي كل الأسر المغربية من جهة وتؤرق مضاجع الشباب من جهة أخرى.

أفضت هذه الشريحة المهمة من المجتمع في التفكير في الهجرة السرية عبر قوارب الموت إلى الضفة الأخرى للبحث عن لقمة العيش، غير أن هذه الشريحة من الشباب المغربي إما تتلقفها الأمواج العاتية أو تلهمها نار المخافر كما وقع مؤخرا في مخفر للشرطة بمالقا في إسبانيا.

أمام هذه الوضعية المأسوية التي نستنكرها ونطالب السلطات بالضرب بيد من الحديد على مافيا هذه الشبكات التي تتاجر في أرواح الأبرياء، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للقضاء على هذه الظاهرة من جهة وكذا عن الحلول الناجعة التي تراها الحكومة مناسبة لجعل الشباب المغربي، خاصة يعي بالخطورة والعواقب الوخيمة للهجرة السرية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الطيب الفاسي الفهري وزير منتدب لدى وزير الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية السادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذا السؤال الآني حول ظاهرة الهجرة السرية التي تكتسي طابعا مأساويا لما لها من انعكاس مباشر وعواقب وخيمة على مصير شبابنا ومن تم على الأسرة المغربية. كما تكتسي طابعا معقدا بحكم أبعادها وجذورها الاقتصادية، الاجتماعية والتنموية وباعتبارها ظاهرة تتجاوز حدود الجغرافية الوطنية، إذ أن عددا كبيرا من المهاجرين السريين ينحدرون من بلدان إفريقية شقيقة.

وغير خاف عليكم، كما تفضلت السيد المستشار السي عقا الآن، أن مما ساهم أيضا في تعقيد هذه المعضلة وجود شبكات منظمة لتهريب المهاجرين، سواء في دول الجنوب أو شمال البحر الأبيض المتوسط.

ويتابع الجميع المجهودات المتزايدة التي تقوم بها المصالح الأمنية للقضاء على الهجرة السرية في ظروف صعبة سواء داخل التراب الوطني أو عبر المراكز الحدودية المتعددة.

وفي سياق هذه الجهود صادق المجلس الوزاري برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والذي انعقد يوم الخميس الماضي بأكادير على مشروع قانون يرمي إلى إحكام شروط الإقامة ودخول التراب الوطني وتشديد العقوبات الجنائية لردع الأعمال ذات الصلة بالهجرة غير المشروعة.

كما تقوم الحكومة بعملية متواصلة لتحسيس شبابنا عبر مختلف وسائل الإعلام بمخاطر هذه الظاهرة بتعاون مع كل المؤسسات المعنية ومكونات المجتمع المدني.

ومهما كانت أهمية هذه الجهود وتكاليفها المالية واللوجيستيكية فإنه من الضروري للقضاء جذريا على هذه الظاهرة من حوار مسؤول وتعاون فعال مع جيراننا الأوروبيين. وإذا كان الجانب يركز في تصوراته على المنظور الأمني ومراقبة تدفق المهاجرين فإن المغرب فضلا عن ذلك يؤكد على التعاطي مع هذا الملف وفق مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة وضرورة معالجة جذور المشكلة التي تكمن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق أود إطلاع مجلسكم الموقر أن هذه المقاربة التي تجمع بين المنظور الأمني ووسائل بلورتها على أرض الواقع من جهة والبعد الاجتماعي والاقتصادي والتنموي ومتطلباته من جهة أخرى تشكل قاعدة الحوار الجاري حاليا مع الاتحاد الأوروبي ومع مختلف الدول الأوروبية المعنية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

كان بودنا أن يأتي السيد الوزير بمنظور الحكومة لمحاربة الهجرة بطريقة جذرية وعلمية وموضوعية. السبب الحقيقي ومعروف لدى الجميع الهجرة جاية من آش؟ جاية من الفقر ومن سياسة التفقير. فالحالة اللي وصلوا لها المغاربة الشبان وحتى الفلاحين اللي أصبحوا عاطلين في أرضهم وتدفع الناس باش يقلبوا على القوت ديال العيش ديالهم وديال الأسرة ديالهم وهذا هو الدافع الحقيقي اللي جعل واحد الفئة وواحد الشريحة كبيرة نتاع المواطنين المغاربة.

ولا نتكلم على الإفريقيين لأنه نفس الوضعية يعيشونها من جراء الجفاف هذا شغلهم.. مثلا إذا أخذنا مواقف

وإجراءات جذرية فهذا من حقنا لحماية بلادنا ولكن المطلوب منا السيد الوزير، السادة الوزراء، أنكم تقولوا لنا كيفاش غادي نجعلو باش غادي تحسنوا الوضعية ديال المغاربة ما تجعلوش باش غادي يهاجروا البلاد ديالهم اللي هم يحبوها، اللي هم تيبغيوها وتيدفعوا راسهم ويوميا يؤلمنا وحنا تنشوفو واحد العدد كبير من المغاربة تموت.

واحد العديد ديال المغاربة تيتهانوا في الخارج، واحد العدد ديال المغاربة في أوروبا، ماشي غير في أوربا، اليوم في أمريكا واحد المساجين في وسط أمريكا عامرة بالمغاربة. كيف اليوم حنا في هاذ الحالة والمغرب اللي هو يتمتع بالخيرات اللي أعطاهم الله سبحانه وتعالى لا نستخرجهم باش نفتحو المجال للشباب المغاربة باش أولا يخدموا، ثانيا باش يفتحوا المجال باش يشغلوا نفسهم وحنا ما تنفكرو إلا في الإجراءات الزجرية. أتأسف لذلك وشكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الآن ننتقل إلى السؤال الموالي العادي موجه كذلك إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول دور الديبلوماسية الخارجية في جلب الاستثمارات الأجنبية للمستشارين المحترمين السادة حسن قيشوحي، الحسين الجامعي، محمد تاضومانت، عبد العزيز القريعة، بلحاج الدرمومي، عبد الرحيم الشرقاوي، بوسلهام بيتة ولحسن أكوجال.

تفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.. لكم الكلمة السي الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في الحقيقة هذا السؤال جاء في واحد الوقت اللي الحكومة جاوبت عليه لأنه شفنا وزارة الخارجية عملت مجهودات مهمة فيما يخص قطاع المستشارين الاقتصاديين ثم كذلك البحث عن الاستثمار في الوطن.. واللي تنشاهدو الآن أنه السيد الوزير الآن راه في واحد الحملة ديال الاستثمار مع أمريكا لخلق المنطقة الحرة ديال التبادل التجاري والاقتصادي.

لهذا بغينا نسألو السيد الوزير فين وصلتو في هاذ المجهودات ديال المستشارين الاقتصاديين؟ واش بعض النتائج أعطيت ولاسيما فيما يخص القطر الأوروبي والقطر العربي، اللي هو فيه استعداد يستثمر في البلاد ديالنا وشكرا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس،

الشكر الجزيل للسادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذا السؤال المتعلق بالديبلوماسية الاقتصادية، خاصة في ميدان الاستثمار التي تعتبر من بين أولويات العمل الديبلوماسي وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة في سياق المجهودات الرامية إلى دعم اقتصادنا الوطني واستغلال ما تحظى به بلادنا من استقرار سياسي ومميزات استثمارية ومؤهلات اقتصادية.

أولا تعمل الوزارة على توفير وإغناء الإطار القانوني لعلاقتنا الاقتصادية مع مختلف دول العالم عبر إبرام اتفاقيات تفضيلية للتعاون الاقتصادي وخاصة في مجال حماية وضمان الاستثمارات.

وفي نفس الإطار تعمل الوزارة على تحديث الأداء الديبلوماسي، كما تفضلتم الآن الحاج الدرمومي لجعله قادرا على مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد الدولي وقادرا كذلك على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال والتكنولوجيات الجديدة الأجنبية.

وهكذا عملت الوزارة على تأهيل أطرها في هذا المجال. تم خلال السنة الماضية مثلا تكوين 30 إطار من ذوي الكفاءات في المجال الاقتصادي ونظمت لفائدتهم دورات تدريبية بالعديد من الوزارات والمؤسسات المهنية قبل التحاقهم بالعمل بسفاراتنا وكذلك بقنصلياتنا، ومن بين مهام المستشارين الاقتصاديين:

- ربط الاتصال بالفعاليات الاقتصادية الوطنية ونظيرتها في البلدان المضيفة.

- تزويد المعنيين بالأمر بالبيانات التي تهم الاقتصاد المغربي والتعريف بالنظم القانونية والجبائية والاستثمارية الجاري بها العمل.

- تحسيس المنظمات والجمعيات المهنية من أجل إبرام اتفاقيات مع مثيلاتها في المغرب.

كما تسهم الوزارة بتنسيق مع المنظمات المهنية والغرف المختصة في تنظيم تظاهرات ذات طابع اقتصادي في الدول المضيفة لإطلاع المستثمرين على فرص الاستثمار ببلادنا وبالفعل كانت عدة عمليات موجهة في نطاق علاقاتنا المتميزة مع الأشقاء العرب وكذلك مع بعض الدول الأوروبية وسنعمل إن شاء الله على الإكثار من هذه التظاهرات وبرمجتها اتجاه دول أخرى في آسيا وأمريكا الجنوبية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، لكم الكلمة السي بلحاج الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

بعد ما استمعنا للعرض القيم للسيد وزير الخارجية في الحقيقة ظهر لنا أنه مجهودات مهمة عملت في هذا الجانب وأن التوجهات الجديدة تنهنيوكم عليها لأن في الحقيقة كانت ضعيفة فيما يخص التحركات في الجانب الاقتصادي من المسؤولين عن وزارة الخارجية. الآن أصبحت في الحقيقة تدخلات ونشاط مهم في هذه الوزارة ونشجعكم السيد الوزير وتنهنيكم بهاذ المناسبة على هاذ الأعمال القيمة ووجه المغرب يعرف اقتصاديا كما ينبغي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، بالنسبة لكم جميعا أشكر السيد كاتب الدولة في الخارجية على مساهمته في هذه الجلسة.

الآن كما أشرت من قبل ننتقل إلى وزارة المالية والخوصصة. إذن نبدأ بالسؤال الأول، مراجعة الاقتطاعات الضريبية من أجور الموظفين للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، حميد كوسكوس، محمد العربي بوراس، محمد قرو والعربي بوروين.. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد رحو الهيلع :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

سؤالنا السيد الوزير كنا طرحناه هذه مدة قبل المصادقة على القانون المالي اللي في الواقع أعطانا نصف الجواب، أعطانا جواب جزئي ومرحلي ولكن بغينا نزيدو نعرفو أكثر حول الاقتطاعات الضريبية على الأجور التي تبقى في نظرنا جد مرتفعة، خاصة في الأشطر السفلى وأمام هذه الضريبة يبقى الموظف أو المستخدم نسبيا هو ملزم أكثر، أكبر مؤدي الضريبة مقارنة مع الملزمين الآخرين لأن هذه الضريبة تقتطع عند المنبع.

أمام ارتفاع الضريبة هناك ارتفاع آخر وهو ديال المعيشة اللي تيخلي القدرة الشرائية ديال هاذ الشريحة من المواطنين في تدهور مستمر سنة بعد سنة. إذا أضفنا إلى هذا الامتعاض اللي تيعرفوه هاذ الناس أمام عدم التوازن إذا لم نقل عدم العدالة في الأجور، بحيث نجد الأجير وحتى الموظف اللي تيربح في المعدل 3000 درهم، نجد المدير ديالو تيربح 30 ألف درهم أو 40 ألف درهم وهناك المدير حتى هو ربما تجده يتتبع أويراقب واحد المؤسسة اللي المدير العام ديالها تيشد 30 مليون أو 40 مليون يعني التصاعد عندكم غير بالأصفار بالعشرات.

هذا الحيف تيخلينا نتساءل معكم السيد الوزير، واش الحكومة عندها تصور لإعادة النظر في هذه الاقتطاعات وبصفة عامة في توازن الأجور لأن هاذي سنوات ما كاينش الزيادة في الأجور، هاذي سنوات ما كاينش الزيادة السنوية ديال المردودية للوظيفة العمومي ما عندهاش، يمكن كاينة في بعض المؤسسات الأخرى. أمام هذا الحيف وهاذ عدم التوازن واش كاين شي تصور عند الحكومة لإصلاح هذه المنظومة ؟ وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد فتح الله أولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أشكر أولا قبل كل شيء السادة المستشارين الذين أعطوني فرصة جديدة لكي نتكلم على هذا الموضوع وأشكركم أولا باش نقوم بتوضيح بأنه الضريبة على الدخل لا تهم الموظفين والمستخدمين وحدهم أنا أتفهم غيرتهم على الموظفين اللي هي موضوع سؤال كتابي كما هو مكتوب أو على المستخدمين بصفة عامة وأنا أقاسمهم هذا الاهتمام ولكن في نفس الوقت يجب أن نعتبر بأن هذه الضريبة تهم كل الأفراد أي التجار وكذلك الأفراد بصفة عامة الحرفيين وبطبيعة الحال المستخدمين. مع العلم كما قلتم بأن المستخدمين يؤدونها من المنبع.

لابد كذلك أن أشير بأن في السنوات الأخرى وقع تغيير لا يمكن أن نستصغر أهميته وهو أن السعر الأعلى في 1990 مثلا لهذه الضريبة كان هو 52% وانخفض ليصل الآن إلى 44%. وبالنسبة للحد الأدنى المعفى من الضريبة في 1990 كان 12 ألف درهم وبقي يرتفع مرة مرة إلى أن وصل إلى 20 ألف درهم. هذه التغييرات بطبيعة الحال لها تحملات ونتائج وأنتم تعلمون بما أنكم تحدثتم عن القانون المالي بأن لها نتائج مهمة بالنسبة للقانون المالي.

لكن إضافة إلى ذلك في إطار التوضيحات لابد نقولو بأن الملزمين أي كل المغاربة الذين يؤدون الضريبة هم يستفيدون من إسقاطات وهي متعددة، كاين إسقاط حول خصم نسبة 17% برسم المصاريف المهنية، كاين إسقاطات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية على أساس الضريبة التي تجعل في آخر الأمر حتى تلك 44% اللي تكملت عليه هو44% نظري بالإضافة بطبيعة الحال للإسقاطات برسم الأعباء العائلية من مبلغ الضريبة .

بصفة عامة الذي نفكر فيه الآن ولقد أشار إلى ذلك السيد الوزير الأول عندما قدم البرنامج الحكومي هو من جهة الاجتهاد لتغيير بنية الأسعار ولكن لا يمكن أن نتقدم في ذلك إلا إذا عملنا كذلك على توسيع الوعاء، يجب أن لا ننسى وأنا أقول لكم بأن في السنوات الأخيرة التضخم ينزل سنة عن سنة. هذه رسميا وهذا هو ا لواقع وأقول لكم بأنه المستهلك بصفة عامة ومنهم المأجورين يستفيدون في

السنوات الأخيرة من انخفاضات سنة عن سنة تتزايد من الحقوق الجمركية لأنها تؤثر كذلك على أسعار المواد المستهلكة إذن فالعملية ديال العلاقات ديال الملزم يجب أن نأخذ كل هذه الأشياء في شموليتها.

على أي حال نحن ندرس توسيع الوعاء، شيء ضروري وفي نفس الوقت هذا سيسمح لنا بطبيعة الحال بأن نتقدم في دراسة إعادة النظر في الأسعار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد رحو الهيلع :

شكرا السيد الرئيس والسيد الوزير على الإيضاحات التقنية في التركيبة ديال هاذ الضريبة ولكن فقط ببساطة، فقبل أن أطرح السؤال قال لي واحد السيد عندو علم بالسؤال، قال لي لما تخرج كان مهندس كيشد 1800 درهم، اشترى فياط 131 جديدة، الآن في الوضع ديالو لم يستطع شراء سيارة. فالسيد الوزير حنا تنشوفو يعني نبسطو الأمور، السكر لم ينقص، الزيت لم ينقص هذه كلها مسائل ترتفع والأجر ما تزادش، الضريبة عالية هذه هي المعادلة اللي بغينا منكم السيد الوزير تتكلموا لنا عليها فقط ببساطة.

مول الحانوت هاذي خمسة سنوات يمكن كان كيخلص ألف درهم في الأسبوع، الآن ارتفعت ولكن الأجر لازال هوهو والضريبة هي هي وبالأخص لا أتكلم على42 هبطت ولكن الأشطر السفلى يعني السميك طلع، حتى هاذيك خصهاا تطلع معه ولكن في القانون المالي كاينة دائما ذيك الورقة الحمراء السيد الوزير وأنت عارفها ديال 51، ما تتخلينا، الله يهديكم وصافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أنا أفهم انشغال السيد المستشار، بجانب هذا الانشغال يجب أن ننشغل كلنا بمواجهة الفقر الكبير الموجود في المغرب واللي الفقر ديال الناس اللي ماعندهمش أجور وخاصة في العالم القروي، فإذن انشغالات وهمنا هو هم مشترك وسنعمل إن شاء الله في إطار خلق ظروف للتنمية المستديمة للتغلب على كل المعوقات.

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي، النظام الأساسي لمتصرفي الإدارة العمومية للمستشار المحترم السيد أحمد بنعيني. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد بنعيني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الاخوة المستشارين،

السيد الوزير، عندي سؤال يتعلق بالمتصرفين والمتصرفين المساعدين، علما أن هؤلاء المتصرفين المساعدين ينقسمان إلى قسمين: قسم تابعا للإدارة العمومية وقسم تابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، هكذا سؤالي سأطرحه.

السيد الوزير، في إطار إعادة النظر في الأنظمة الأساسية للعديد من أصناف الموظفين، أعدت وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في حكومة التناوب نظاما أساسيا لمتصرفي الإدارات العمومية بعد حوار مع فيدرالية متصرفي الإدارات العمومية وربما حتى مع بعض النقابات وأحالته على وزارة المالية ليبقى حتى الآن حبيس أدراجها لأسباب غير معروفة، وبقيت شريحة المتصرفين بكل الإدارات العمومية تتساءل عن مصير هذا المشروع وأسباب تأخر تطبيقه في خضم تضارب الآراء والتفسيرات والتأويلات وانقسم المتصرفون إلى فئة أوصنف ينتظر بشغف كبير تاريخ صدور هذا النظام الأساسي وفئة أخرى تطالب بإعادة النظر فيه والكل متفق على تحسين الوضعية المادية - غير المشرفة طبعا - لمتصرفي الإدارات العمومية وهم كما يعلم الجميع القلب النابض للإدارة العمومية.

لذا نسأل السيد الوزير:

1- ما هو مآل مشروع النظام الأساسي لمتصرفي الإدارات العمومية وما هي المكتسبات التي يحملها لفائدة المتصرفين ؟

2- هل سيشمل هذا النظام الأساسي متصرفي وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الذين يخضعون لنظام أساسي خاص بموجب الظهير الشريف الصادر سنة 1963. هذا النظام الذي يخول لهم مكتسبات أحسن وأفضل من التي يتضمنها مشروع النظام الأساسي المعروض على وزارتكم ؟ وجميل السيد الوزير أن يكون جوابه شافيا وكافيا لأن المجموعتين تنتظران جوابكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس،

أريد بالأساس أن أشكر السيد المستشار على الفرصة التي أعطاني لكي أوضح نقطة أساسية ولكن من قبل أنا أتفهم بطبيعة الحال، اهتمامه وغيرته على المتصرفين داخل

الإدارة العمومية اللي الحكومة كذلك عندها اهتمام بهم نظرا للدور الذي يقومون به داخل الإدارة.

التوضيح اللي بغيت نقول هو أساسي ربما بالنسبة للسادة أعضاء البرلمان وخاصة في علاقتهم مع الحكومة هو أنه المكاتبة من وزارة إلى وزارة أو المذاكرة ما بين وزارة ووزارة هي مذاكرة داخلية، داخل الحكومة وكل الوزارات تطلب الزيادة في النفقات، كاين اللي باغي سكن، كاين السدود، كاين الطرق، كاين الموظفين ثم بعد ذلك الحكومة والوزير الأول هم اللي تيديروا التحكيم وبالتالي عمرشي قرار يرفض أو يقبل من أي وزارة، كاين حكومة منظمة ووزير أول هو اللي تيوقع التحكيم وهاذ التحكيم كاين التوقيت ديالو في الزمان وكذلك يهم القرارات.

إذن في هذا الإطار أي مراسلة جاءت من وزارة إلى وزارة أخرى تبقى في إطار النقاش الداخلي داخل الحكومة إلى أن يتخذ التحكيم، وكاين تحكيم أكبر من هذا هو تحكيم البرلمان، لأنه أنتم الذين تصادقون على القانون المالي وتعرفون ما هو موجود في القانون المالي وبالتالي القانون المالي هو الذي يحدد كل الأشياء التي يمكن أن تكون لصالح هذه المهنة أو هذه المهنة أو لصالح المشروع، قد يكون سدا أو قد يكون طريقا إلخ ..

في هذا الإطار باش نقول بطبيعة الحال المطالب المتعلقة بالسادة المتصرفين بالإدارات العمومية هي بالأساس مبنية على إعادة هيكلة هذه الهيأة وعلى إضفاء الصبغة كذلك العليا لها وأكثر من ذلك منح هذه الهيأة نظاما للتعويضات الذي سيتراوح مابين 3200 درهم شهريا إلى 20 ألف درهم. أنا اللي يمكن لي أن أقول لكم بما أنه ما كاين قرار لحد الآن هو كلفة هاذ الشي، إذا مشينا بالمفهوم الضيف أي ديال متصرفي الإدارة العمومية، الكلفة ستكون 423 مليون درهم، أنا أقولها لكم أنتم كمشرعين لأنه هذه الكلفة إذا صاوبتوها خصكم تزولوها من محل آخر. بالنسبة لمتصرفي وزارة الداخلية هاذوك عندهم نظام آخر وعندهم ضوابط أخرى لا في الترقية، ولا في التوظيف إلى آخره ولكن إذا أضيفوا ستضاف 230 مليون درهم وإذا أضيف كل هؤلاء كاين ناس موظفين مماثلين لهم كذلك خص يتزاد لهم وفي آخر الأمر الكلفة ستكون مليار و400. فإذن من الأحسن ولصالحهم أن تدبير هذا الملف يدخل في إطار إعادة النظر في منظومة الأجور والتعويضات في الوظيفة العمومية

وهذا كاين دراسة اللي قامت بها نفس الوزارة التي أشرتم لها واللي بإيعاز من السيد الوزير الأول تفكر الآن بإعادة النظر في هذه المنظومة بشكل تدريجي في إطار إصلاح بنيوي للوظيفة العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد بنعيني:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات. ولكن لا تقولوا أن بضاعتنا ردت إلينا، حقيقة القرارات تأتي من الوزارة والبرلمان ما هو إلا يصوت، درنا شي حاجة هنا أنتم اللي تديروا هاذ المسائل وحنا نصوتو. في الحقيقة أنتم خصكم تهتموا إلا لي ملاحظة معالي الوزير لابد من تقديمها. لقد اجتمعت إلى بعض الإخوة الذين يهمهم الأمر وسجلتها ولابد من الإتيان بها.

السيد الوزير، لا يمكن أن نحقق إصلاحا إداريا دون الأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري بالإدارة المغربية وتحسين وضعيته الإدارية ومن أهم مكوناته المتصرفون كما يعلم الجميع والمتصرفون المساعدون الذين يعتبرون الركيزة الأساسية للإدارة المغربية وذلك بسن نظام أساسي خاص بهم يحدد اختصاصاتهم التي أصبح يتطاول عليها ربما غيرهم من الذين يريدون أن يحسنوا أوضاعهم المالية والإدارية.

في هذا الصدد فإن كل المتصرفين والمتصرفين المساعدين يتفقون على الزيادة في الأجور والتعويضات المقترحة أسوة بزملائهم المهندسين لكن أغلبهم غير متفق مع مضامين مشروع النظام المقترح الذي يمس الكثير من المكتسبات الموجودة في قانون الوظيفة العمومية والأنظمة الخاصة وأذكر على سبيل المثال، السيد الوزير، ما يلي :

إن قانون الوظيفة العمومية والنظام الأساسي الخاص بمتصرفي وزارة الداخلية يشترطان 10 سنوات فقط للترقي من السلم العاشر إلى السلم الحادي عشر والمشروع الخاص ينص على 17 سنة أقدمية من السلم العاشر إلى السلم 11. كما أن نظام الوظيفة العمومية يشترط سنتين للترقي من الدرجة الخامسة إلى السادسة في السلم 10 والمشروع الجديد ينص على ثلاث سنوات، بينما النظام الأساسي الخاص لمتصرفي وزارة الداخلية يشترط سنة ونصف فقط.

وبهذا يمكن لنا أن نقول إن المشروع الجديد يعطي باليد اليمنى ويزيل باليد اليسرى وبعملية حسابية بسيطة يتضح لنا أن عملية الزيادة في الأجور والتعويضات انقلبت فيه إلى عملية تسبيق ليس إلا.. وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

ننتقل إلى السؤال الثالث في نفس القطاع : إلغاء الضريبة للفئات المعوزة للمستشارين المحترمين السادة مولاي إدريس العلوي، عبدالله خنوفة، حسن أوتغليست، محمد المنصوري، بوشعيب الهلالي وحسن أبو العز .

تفضلوا السيد المستشار، السيد الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد قامت وزارة المالية في السنوات الأخيرة بإنجاز برامج طموحة تشمل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية وذلك بهدف تسريع وثيرة النمو الاقتصادي الوطني، وقد شملت هذه الإصلاحات النظام الجبائي، خاصة الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل، إلا أن السيد الوزير المحترم هناك شريحة في المجتمع، سواء في الوسط الشبه حضري والقروي يعرف دخلها تدهور كبير بسبب إكراهات الحياة العامة.

ولهذا أريد، السيد الوزير المحترم، أن أسائلكم لماذا لا يتم تخفيف العبء الضريبي على هاته الشريحة الضعيفة وذلك بإعفائها من هاته الضريبة ؟ وثانيا متى ستضع وزارتكم برامج هادفة لمحاربة التملص الضريبي للذين يتملصون من الضريبة ؟ وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا للسيد المستشار، خاصة أنه كل أسئلة الأسئلة للسادة المستشارين دائما تعطيني فرصة وأشكرهم على ذلك باش نعطي ربما بعض التوضيحات. يمكن أن أقول بأنه ما يمكن أن نسميه بالفئات المعوزة وعندنا المعوزين كثيرين في المغرب مع الأسف هم عمليا معفين من الضرائب. باش نعطيكم فقط رقم السادة المستشارين عدد المغاربة اللي هم ملزمين بالضريبة على الدخل الفردي، سواء كانوا في أي قطاع حر أو كانوا عاملين هم 2 ملايين و500 ألف فقط وحنا 30 مليون ديال الناس. انطلاقا من هذا تنشوفو بأنه الإعفاء هو القاعدة 2 المليون و500 اللي هم ملزمين. هذا هو الواقع. فإضافة إلى ذلك بطبيعة الحال تعرفون أنه الدخل اللي أقل من 20 ألف درهم هو معفى وكما قلت سابقا هناك إسقاطات كذلك وتطبق أكثر على أصحاب المداخيل من الملزمين أصحاب المداخيل المتواضعة، تتعلق بالاقتطاعات المرصدة لصناديق التقاعد، تتعلق باقتطاعات منظمات الاحتياط الاجتماعي، بالخصوم برسم المصاريف المهنية وبالإسقاطات الأخرى المتعلقة مثلا باقتناء السكن أو أقساط التأمين.. إلخ، إضافة بطبيعة الحال إلى الخصم المتعلق بالإعالة العائلية لكل شخص.

أنا مع السيد المستشار كذلك المحترم في ضرورة الاهتمام بمحاربة ظاهرة التملص من الضريبة، هذه الظاهرة أولا المحاربة كاين إجراءات قانونية منها إلزامية تسليم الفواتير، منها تجريم الغش الضريبي والآن قانوننا يجعله في إطار التجريم، كذلك منها إلزامية الأداء بواسطة الشيك، خاصة المعاملات التي تفوق 10 آلاف درهم، منها بالأساس إحداث دليل موحد للهوية الجبائية، منها العمل على الإحصاء السنوي بالنسبة للضريبة الحضرية أو الضريبة المهنية.

ولكن هناك كذلك إجراءات عملية، بحيث أنه نعمل في إدارة الضرائب على الدفع بتحقيقات وأبحاث بطرق مبتكرة جديدة وتقنيات حديثة كالمعلوميات لتطويق هذه الآفة وكما أن تدعيم المصالح الخارجية في إطار سياسة اللاتمركز يجب أن يساعد كذلك على العمل على محاربة التملص وأشكر السيد المستشار على اهتمامه بهذا المشكل لأنه حقيقة مشكل يجب أن نعمل اليد في اليد لمحاربته حتى نصل في آخر الأمر إلى خلق ظروف إصلاح نظامنا الجبائي. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي :

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين المحترمين،

لقد تفضل السيد الوزير المحترم فأجاب عن الشطر الثاني من السؤال الذي يتعلق بالتملص من الضرائب. لعل أن الضريبة لا يشتكي منها المواطنون، حيث أعطيت عددا من الناس الملزمين، معناه أنه خصنا نزيدو في الناس الملزمين مع أن الناس يشتكون من عدم الإصلاح الضريبي بكيفية عامة ونطالب باش في الإصلاحات ديالكم التي وعدتم بها باش الضعفاء اللي تكلمتم عليها مسبقا مع الأخ اللي تكلم على السؤال الذي مر قبلي، تكلمتم عن الضعف الحاصل في العالم القروي وبكيفية عامة في المغرب.

ولهذا نحن نلتمس من السيد الوزير الذي يهتم بقانون الاقتصاد وقانون المالية باش يعفي الذين يجب عليهم أن يكونوا معفيين من الضريبة هذه من جهة، ثم نلتمس من السيد الوزير وبكل إخلاص أن يحمي المواطنين من الورقة الحمراء لأن لما تجي الورقة الحمراء من أجل جزر لعدم أداء الضريبة تصبح عملية انتقامية.

ولهذا كنطلبو باش السيد الوزير يكون مطلع على أنه في إجراءات الاستخلاص كاينة ورقات حمراء تجي من وراء الستار. ومن الذي سيحمي هؤلاء المواطنين ؟ فالسيد وزير المالية هو المسؤول، ولهذا حنا كنوصلو بالطريقة التي استطعنا نوصلو بها على طريق السؤال في البرلمان ولهذا يجب على السيد الوزير أن يتفهم بكل إخلاص ما هي الورقات الحمراء ومن أين تمر الورقات الحمراء ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، ننتقل إلى السؤال الرابع والأخير في قطاع المالية والخوصصة ويتعلق بظاهرة تهريب السلع وأثرها السلبي على وضعية المغرب

الاقتصادية للمستشارين المحترمين السادة: نورالدين بركاع ومحمد عذاب الزغاري والمستشار السيد إدريس الراضي.

تفضل السي إدريس.

المستشار السيد نور الدين بركاع

شكرا السيد الرئيس،

السد الرئيس

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

يتعلق سؤالي هذا بظاهرة التهريب.

يعرف المغرب منذ عشرات السنوات ظاهرة خطيرة تتمثل في انتشار السلع المهربة في عدد من الأسواق الداخلية وإذا كانت الحكومة في تعاملها مع ملف تهريب السلع تتبنى نظرة اجتماعية أكثر مما هي نظرة موضوعية وبراغماتية فذلك راجع بالأساس وهذا نفهمه جيدا إلى ضعف إمكانات وفرص الشغل المتاحة لأبناء المناطق الحدودية.

إلا أنه السيد الوزير أمام هذا التقاعس الحكومي فإن ظاهرة التهريب ازدادت استفحالا في الآونة الأخيرة، حيث يناهز رقم المعاملات حجم واردات المغرب من إسبانيا وتقدر قيمة البضائع المهربة بحوالي 15 مليار درهم. فهذا المبلغ الكبير يسبب:

أولا - خسارة كبيرة لاقتصادنا الوطني خصوصا وأنه لا يتوفر على المناعة الضرورية والكافية التي تمكنه من مقاومة المؤثرات السلبية لهاته الآفة رغم المجهودات التي تبذلها المقاولة المغربية من أجل الهيكلة ومن أجل تحسين الجودة والتأهيل.

ثانيا - هناك متضرر كذلك الخزينة العامة للمملكة فيما يخص المستحقات الجبائية والجمركية.

وهذا ربما أخطر أن هاته السلع تشكل خطرا على صحة المواطنين كون هاته السلع لا تخضع للمراقبة الصحية بل ونعرف أن هناك بعض المستودعات في المدن المغربية السليبة مختصة في تغيير تواريخ مدة الصلاحية وهذا خطير جدا.

فما هي إذن رؤية الحكومة المستقبلية لمعالجة هاته الآفة؟ وهل لا ترون أن سياسة غض الطرف هاته قد تحمل خزينة الدولة ما لا طاقة لها به ؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

لا يمكن إلا أن أتقاسم اهتمام السيد المستشار المحترم، بالنسبة لمخاطر التهريب سواء المخاطر الاقتصادية لأنه يمس الإنتاج والمقاولة والتشغيل أو المخاطر الصحية لأنه السلع المهربة تضر بصحة المواطنين أو المخاطر الجبائية لأن التهريب هو من الأدوات التي تضرب العدالة الجبائية بين الملزمين في علاقتهم مع الإدارة الجبائية أو الجمركية.

مع ذلك في نفس الوقت يمكن أن أقول بأنه نظرتنا لهذه الإشكالية ليست نظرة اجتماعية. ربما هناك التهريب العرضي الذي يقوم به أفراد وخاصة الفقراء في المناطق المحاذية لمدينتي سبتةومليلية السليبتين ولكن هناك التهريب الاحترافي في الحقيقة هو الذي يكون خطرا على الاقتصاد الوطني والذي تعمل إدارة الجمارك على مواجهته للاعتبارات التي ذكرتها.

وفي هذا الإطار استراتيجية إدارة الجمارك تطورت في الفترة الأخيرة. فبجانب اعتماد المراقبة الآن بالأساس على الحدود استثناء داخل التراب الوطني، هذه الاستراتيجية دخلت في إطارها كذلك انتقاء بعض الطرق الجديدة للاستعلامات وانتقاء عمليات التفتيش وتقييم المجازفات التي أدت إلى نوع من التقدم وكذلك اعتماد نوع من الشفافية كإطار عام في محاربة التهريب.

في الواقع رغم أن هذه الظاهرة متواجدة كل المعطيات اللي عندنا تبين بأننا تقدمنا في الفترة الأخيرة في محاربة هذه الظاهرة ويمكن لي أن أخبركم أعتقد عدة مرات داخل هذه الدورة أخبرت المجلس الموقر والبرلمان بصفة عامة بأنه كل المعلومات التي عندنا، حتى التي تخرج في الصحافة الأسبانية تبين بأن الوضع التجاري في المدينتين السليبتين تدهور وبأن هناك شكايات من طرف التجار لهاتين المدينتين اللي تيدلوا بأنه متضررين نتيجة الإجراءات المتخذة.

يبقى في آخر الأمر بأنه عملية التهريب خطيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني ولذلك إذا كان للجمارك أن تلعب دورها، فكذلك كل القوى المتواجدة في بلادنا عمومية ومجتمع مدني ومجتمع اقتصادي عليه أن يعمل اليد في اليد لمناهضة هذه الآفة الخطيرة بالنسبة لمستقبل البلاد وبالنسبة كذلك لصحة المواطنين. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الوزير، كما قلت وإدارة الجمارك تقوم فعلا ببعض الإجراءات وبعض الحملات من حين لآخر إلا أننا نعرف جيدا على أن آثار هاته الحملات يبقى ضعيفا مقارنة مع الوسائل التي تتوفر عليها هاته المافيات. المافيا هي مافيا منظمة التي تقوم بعملية التهريب فأنا أتكلم بالطبع على التهريب الاحترافي كما جاء في ردكم في البداية السيد الوزير. فيجب إذن تضافر الجهود لمختلف القطاعات، أظن الحكومية، فمثلا هناك بعض الأسواق المغربية هي المختصة في بيع هذا النوع من السلع وتنشر بضائعها على

مرأى ومسمع الجميع والسلطات لا تحرك ساكنا كأنها تعطي نوع من المشروعية لهاته العملية الخطيرة. فالمستفيد الأول والأخير ماشي هم ذوك الناس الفقراء كما جاء في ردكم السيد الوزير، بل هناك أقلية التي راكمت ثروات كبيرة وتراكمت على حساب الاقتصاد الوطني وعلى حساب كذلك أبناء بل وأجيال المناطق الحدودية فنتساءل أين دور الحكومة التي ساعدت أظن بهذا الموقف السلبي على هذا النوع من التهريب العدو اللدود للنسيج الإنتاجي الوطني وكذلك المقاولة المغربية والاستثمار، بل وجلب الرأسمال الأجنبي . شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.. لكم الكلمة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، فقط من جديد بغيت نأكد بحال اللي قلت عدة مرات داخل هذا البرلمان وهذا المجلس الموقر بأن هناك إرادة للحكومة، إرادة واضحة وسياسية لمواجهة التهريب الاحترافي للجماعات، هذا التهريب الذي يضر بالإنتاج وبالتشغيل وبالصحة وبطبيعة الحال المداخيل ديال الخزينة العامة للبلاد بطبيعة الحال. وفي نفس الوقت رجال الجمارك هم في الواجهة بطبيعة الحال يؤدون الثمن في مواجهة مستمرة ودائمة ولكن بإرادة وبعزم لابد أن نتقدم بإصرار في مواجهة هذه الآفة.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم، باسمكم جميعا نشكر السيد وزير المالية والخوصصة على مساهمته وإجابته عن أسئلة السادة المستشارين.

الآن ننتقل إلى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية ويتعلق السؤال بعدم احتضان بعض المساجد للمستشارين المحترمين السيدين محمد الأنصاري والسيد محمد القداري، تفضلوا السيد رئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

كما يعلم الجميع أن المساجد تعد بيوت الله التي لها حرمتها وقدسيتها وأن المغاربة جميعا يكنون لها تقديرا خاصا نظرا لكونه المكان الطبيعي لممارسة الشعائر الدينية وأغلب المواطنين يترددون عليها خمس مرات في اليوم على الأقل.

وانطلاقا من هذا الكل يريد أن تحظى تلك المساجد بعناية وافرة من لدن الجميع وعلى رأس الجميع الوزارة التي عهد إليها بهذه المهمة ألا وهي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تلك الوزارة كلفت بتدبير الوقف والأحباس التي رصدها السلف الصالح لخدمة المساجد ولخدمة بيوت الله.

وانطلاقا من هذا القانون أي ظهير 1913 أفرز مقتضيات خاصة وليست على غرار ما هو متعارف عليه في القانون العام بتدبير ذلك الوقف والأحباس من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. إلا أنه يلاحظ مع الأسف الشديد أن عددا لا يستهان به من المساجد، من بيوت الله هي خارج عناية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على خلاف بعض المساجد التي تتكفل بها وبأداء أجور القيمين عليها من وعاظ وكذلك الأئمة والمؤذنين إلى غير ذلك وخاصة أن ذلك التخلي يصبح أكبر في العالم القروي وخاصة كلما كان المسجد لا يتوفر لا على وقف ولا على أحباس كأن الوزارة جعلت لتدبير المساجد التي لها أملاك وأحباس وهذا يعد في الحقيقة تصرفا شاذا ولا يفهمه المواطن أو سكان العالم القروي على الخصوص.

وأنتم حديثو العهد السيد الوزير بهذه الوزارة سأعطيكم على سبيل المثال لا الحصر وقد قمت بإجراء إحصاء بالإقليم الذي أنتمي إليه وهو إقليم بطبيعته محافظ وليست به ملاهي وكل أوقات ساكنته يقضيها المواطنون في التعبد داخل المساجد ألا وهو إقليم الراشيدية.

قمت بإحصاء وذهلت للنتائج التي توصلت بها وهو أنه بالإقليم ما مجموعه 746 مسجد، وزارة الأوقاف تقوم بخدمة 291 مسجد أي أن ما يفوق 70% من المساجد هي خارج التغطية كما يقال وأكثر من ذا وذاك وسأمدكم بالإحصاء السيد الوزير أن هناك دائرتين في إقليم الراشيدية مثلا وقمت بجمع المساجد حاليا وأنا في انتظار أن تعطى لي الكلمة، فذهلت لما عملت أن دائرتين وعندما أقول دائرة أي فيها عدة قيادات وأكثر من 15 جماعة قروية بها 122 مسجد فيها مسجد واحد تعتني به وزارة الأوقاف .

هذا شيء لا يمكن للمسلم، للمغربي أن يتفهمه ونحن نلاقي صعوبة كبيرة لإقناع المواطنين بأن وزارة الأوقاف يمكن أن تتدخل ولا يفهم أن يكون مسجد بجوار آخر، هذا تؤدى به أجور الإمام والمؤذن والقيمين عليه وهذا بجواره وفي نفس الجماعة في بعض الأحيان خارج دائرة التغطية.

نود السيد الوزير بهذه المناسبة أن تقوموا بتدارك هذا الخصاص وأن تجعلوا تكافؤ الفرص لأن الوقف والحبس والأحباس وإن كانت وأعطيت ورصدت لمسجد خاص في نطاق التعميم لظهير 1913 أصبح المغاربة المسلمون سواسية للاستفادة من ذلك الوقف، نظرا للوحدة الترابية وسيادة الدولة وإفراز وزارة خاصة بهذا القطاع.

سؤالي هو ما هي الإجراءات وما هي التدابير، السيد الوزير، التي ستتخذونها عاجلا للانضمام إلى جانب المحسنين لأن عددا كبيرا من المساجد التي وردت في هذا

الإحصاء هي مساجد قام بها محسنون وهم الذين رصدوا لها وقفا خاصا للقيام بشأنها، إذن وزارة الأوقاف نعرف أن لها إمكانات ولها كذلك اهتمامات ولها كذلك انشغالات ولها كذلك مصاريف ولكن لابد أن يتقاسم المغاربة وتتقاسم بيوت الله هذه العناية ولهذا نسائلكم إلى متى سنبقى في هذا الوضع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أشكر السيد المستشار الكريم على هذا السؤال المهم الذي سيتردد مثيله في المستقبل ولكن أرجو أن تكون هذه المناسبة سانحة بالنسبة لي لكي أعبر عن الوضع فيما يتعلق بقضية المساجد.

أولا أغتنم هذه الفرصة لأذكر بمقتضيات الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون والمؤرخ ب 6 محرم 1405 [2 أكتوبر 1984] والمتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والذي ينص في فصله السابع على الخصوص أن المساجد كلها هي تحت إدارة وتسيير وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وليس هناك مسجد عمومي ومسجد خصوصي.

أما فيما يتعلق بالإنفاق على المساجد فليس من الشذوذ في شيء أن يكون هنالك محسنون مغاربة يسارعون في بناء المساجد ومحسنون مغاربة يتولون الإنفاق، غير أن التنظيم الشامل الذي تتطلبه مواجهة هذه الوضعية تفكر فيه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بكيفية جدية ولن يكون هنالك استجابة مستعجلة كما عبر عن ذلك السيد المستشار، بل سيكون هنالك إطار وتدبير وتصميم يكون في علم الجميع على أن القضية ذات حجم كبير وأنه سيخطط لها بما يقتضي بالخصوص ضمان الأمن الروحي للمواطنين.

الإحصاء الذي تقدمتم به السيد المستشار الكريم هو إحصاء في نطاق إقليمكم يتوافق إلى حد كبير مع الإحصاء الشامل للمملكة المغربية وليس خاصا بالراشيدية، ذلك أن عدد المساجد يراوح الثلاثين ألفا وأن 37% هي التي تسيرها من الناحية المالية وتديرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ليس هذا نقصا منها ولكنه شيء من عدم المواكبة في الطلب على المساجد وفي الاستجابة لهذا الطلب من طرف المحسنين وهذا الشيء هو الذي تأسست عليه الأوقاف. لم تتأسس الأوقاف على أصل إداري أو حكومي أو غير ذلك، بل تأسس على المبادرة الخصوصية ولكن التراث الذي كونته هذه المبادرة الخصوصية هو الذي شكل الأوقاف التي تديرها وزارة تحت إمرة أمير المؤمنين وبإرشاده.

ولذلك فإنني أؤكد لكم أن سيدنا المنصور بالله مهتم بهذا الشأن اهتماما خاصا وفي إطار اهتمامه وإرشاده سيكون هنالك إطار عام يسمح بتخطيط شامل يشترك فيه الشركاء لا يضيع فيه المحسنون من حيث المساطر ولا تضيع فيه إرادات المواطنين من حيث الطلب وتتدخل فيه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بما عليها من واجبات وما لديها من إمكانيات في وسط أربعة أو خمسة من الفرقاء لما سميتموه بالتضارب.

وفي الأخير أعطيكم بعض التدابير الحالية الداخلة في القانون المالي الحالي، ذلك أن البرنامج الذي سينطلق كمرحلة أولى في هذا الشأن في المدن سيعم أولا وفي العالم القروي ثانيا يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية: تبسيط مسطرة ضم المساجد، وإذا قلنا الضم، أذكر بمعنى التذكير بالظهير الأول هو أن المسألة ليست هي ترك بعض المساجد في السائبة ولاسيما من حيث ما يجري فيها وما يقال فيها وما يدرس فيها. فهذا شيء غير مسموح به قانونيا ولكن هذا الضم [تعني الإنفاق على المساجد]. في إطار هذا البرنامج، ستأهل مساجد لا تغطي مداخيلها مصاريف تسييرها عن طريق توفير المرافق كما قلت بالإشارة إلى قانون 1913.

وسيمكن هذا البرنامج، إن شاء الله، من رفع نسبة المساجد التي ينفق عليها مباشرة في العالم الحضري وترفع نسبته من46% إلى 67% في نهاية هذه السنة 2003، وذلك بضم 743 مسجدا إلى الأوقاف مفصلة كما يلي: 380 مسجدا بالعالم الحضري تتوفر فيها الشروط المطلوبة لهذه الغاية. حوالي 154 مسجدا بالعالم الحضري بعد تأهيلها من طرف محسنين، 209 من المساجد بالعالم الحضري بعد تأهيلها عن طريق الميزانية الخاصة للأوقاف وذلك ببناء مرافق بمختلف مدن المملكة، وقد خصصت الوزارة لهذه العملية كما قلت غلافا ماليا يقدر ب 32 مليون درهم.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، لأن الوقت..

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

أولا وبداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير على هذه البيانات التي هي مخصصة بصفة أساسية للرأي العام الذي يتتبع أعمالنا حاليا ولا يمكن لأي أحد يشك في النوايا الطيبة للسيد الوزير المعروف بجديته وكذلك بغيرته على هذا القطاع إلى جانب أمير المؤمنين حامي حمى الملة والدين. هذا شيء لابد أن نذكر به.

وكذلك قمتم بزف بشرى أعتقد أنها من الأهمية بمكان لأن التخفيف على رياضة روحية أو العمل الروحي بالنسبة للمواطنين شيء أساسي من طرفكم وهو قضية الضم ونتمنى أن تتبلور في أرض الواقع عن طريق التواصل لتحسيس المسلمين أي المواطنين وخاصة في العالم القروي بتواجد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى جانبهم عن طريق النظار الذين يمثلونكم في الأقاليم ولا نريد أن يبقى الناظر حبيس مكتبه، بل عليه أن يوصل ما قلتم الآن بحضور وزارة الأوقاف، لا من أجل التأطير فيما يخص ما يقال داخل المساجد ولكن للاعتناء كذلك ولأنهم غير خارج اهتماماتهم لأن المواطنين في العالم القروي يتساءلون أن الوزارة تخلت علينا أي أن المسجد لا يتوفر على ممتلكات وهذا شيء نريد أن هذه الصورة أن تمحى من طرف ديون المسلمين.

فنتمنى أن قضية الضم وهذا البرنامج الطموح أن يرى النور على أيديكم ليس بالعجالة لأن العجالة هي من الشيطان ولكن بتأني ولكن كذلك على الأقل في نطاق التواصل أن يبشر المسلمون بأن الخير آت لا محالة وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تأخذوا الكلمة السيد الوزير ؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

كلمة قصيرة.. شكرا السيد المستشار، أريد أ، أوضح أنه فيما يتعلق ببناء مساجد جديدة ينبغي أن بتعاون الجميع لتطبيق ظهير 1984 القاضي بإرفاق كل مسجد بمرافق نسعف في الإنفاق عليه.

أما فيما يتعلق بالمساجد القديمة التي ليست لها مرافق، فقد وضع لها المسلمون في القرى وفي المدن أحباسا في الغالب وإذا لم تكن، فإن من مسؤولية هذه الوزارة أن تقوم عليها وذلك في مخطط لابد أن تكون المساجد داخل المخططات المديرية للحواضر حاضرة بعدد من الإجراءات وعدد من المقتضيات، وهذا كله من الفوائد التي يجب أن نتداركها ولكن ينبغي أن نتعاون جميعا في إفهام الناس هذه العناية وهذه المتابعة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم على مساهمتكم، الآن ننتقل إلى الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة والسؤال يتعلق بتفعيل القانون المتعلق بالغازات العادمة للمستشارين المحترمين السادة عبدالرحمن لبداك، السيد عبدالكبير بورقية، السي أحمد الإدريسي، بوشعيب الهلالي، حسن أبو العز، محمد المنصوري وعبد الله أبوزيد.

تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن سؤالي متشعب ودقيق، السيد الوزير، تعرف جل المدن المغربية الكبرى نسبة عالية من التلوث تتجاوز المعايير المعمول بها على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال، فإن نسبة تلوث الهواء بالدار البيضاء يتجاوز 50% مدينة باريس، كما أن العاصمة الرباط تعرف بشكل كبير انبعاث الكبريت والمواد العالقة والغازات العادمة، مما يتسبب في أمراض تنفسية والإصابات بالحساسية، حيث أن 55% من تلوث الهواء بالعاصمة يرجع بالأساس إلى الغازات المنبعثة من السيارات والحافلات، خاصة تلك التي تستعمل وقود الكازوال.

وحسب الدراسات المنجزة في هذا الشأن، فإن أسباب تلوث الهواء بالمغرب ترجع بالأساس إلى وسائل النقل الطرقي وهو ما يدفعنا للتساؤل، عن كيفية تنفيذ المرسوم رقم 2.97.377 الصادر بتاريخ 5 فبراير 1998 والمتعلق بمراقبة انبعاث الغازات العادمة وذلك حماية لصحة المواطنين.

ثانيا ماذا عن المشروع الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام في حينه والمتعلق باستعمال غاز البترول السائل؟ وخصوصا من طرف حافلات النقل الحضري .؟

ثالثا، ما هي الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة بالنسبة للمصابين بالأمراض الناجمة عن هذه الغازات العادمة. وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد اليازغي الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

بالفعل هذا المشكل الذي شغل السادة المستشارين كذلك من اهتمامات الحكومة، صحيح أن المدن التي توسع عمرانها تعرف تلوثا، ربما هو أقل من تلوث بعض العواصم لبلاد أخرى لكنه لابد أن يشغلنا، صحيح كما قال السيد المستشار التلوث له سببان، التلوث الصناعي وتلوث السيارات.

بالنسبة للصناعي، هناك الآن الصندوق الوطني لمحاربة التلوث، الذي قام منذ 98 بمجهود كبير لدعم الصناعة

الوطنية لكي تقتني تجهيزات تخفف من التلوث أو تقضي عليه نهائيا. بطبيعة الحال في هذا الإطار كذلك قامت الوزارة بالدراسات وهي التي أعطى معطياتها السيد المستشار.

فهذه الدراسات قامت بها الوزارة في الرباط وفي الدار البيضاء والآن الدراسة قائمة في المحمدية بتنسيق مع وزارة الصحة وبتنسيق مع الأرصاد الجوية. بطبيعة الحال وزن حجم التلوث يحتاج إلى تجهيز والمغرب لم يكن يتوفر على تجهيز فلقد اقتنينا تجهيزا في إطار التعاون الفرنسي والتعاون مع إمارة موناكو التي زودتنا بتجهيزات التي هي قائمة وفيها المتحركة وهذا يجعلنا نستطيع أن نزن في بعض المدن حجم التلوث.

بالنسبة للغازات العادمة للسيارات هناك مرسوم حقيقة لكنه اصطدم عند التطبيق بمشاكل كبرى، لقد قمنا بتجربة ما بين المحمدية والدار البيضاء بتعبئة للدرك الملكي فما وجدناه هو أن المغرب 85% من سياراته عمرها يفوق عشر سنوات وبالتالي إذا أردنا اتخاذ إجراءات زجرية فستعمل البلاد على تعطيل كل ما تتوفر عليه من وسائل نقل

لذلك اخترنا طريقا آخر، أولا جعل أجهزة المراقبة تتوفر هي نفسها خصوصا الأجهزة الأمنية، تتوفر على تجهيزات المراقبة وهي غير موجودة في كل تنظيماتنا للأمن، كذلك مراكز المراقبة التقنية كذلك في المغرب لا تتوفر في أغلبيتها على تجهيزات المراقبة، ثم هناك بطبيعة الحال ضرورة أن تصادق وزارة الصناعة على معايير هذه التجهيزات الخاصة بالمراقبة، لكن قمنا بعمل أساسي بتعاون مع مؤسسة محمد السادس للمحافظة على البيئة ومنظمة green ومكتب التكوين المهني للتحسيس والمراقبة وأهم ما في هذا الأمر هو تكوين الميكانيكيين في عدة آلاف الآن تكونوا حتى نستطيع تحصين الأمر.

بالنسبة للغاز الطبيعي الذي ذكره السيد المستشار، فالمشروع الحالي لإنشاء محطة " تاهضارت " في الشمال هي من فئة 400 ميكاواط، هذه ستستعمل الغاز الطبيعي الذي يمر في أنبوب المغرب إلى أوروبا الغاز من الجزائر. أما غاز البترول المسال فهو يستعمل اليوم في صناعات متعددة خصوصا في السيراميك ويستعمل في الصناعة الفندقية والآن أصبح له استعمال منزلي كذلك.

بالطبع بالنسبة لوسائل النقل طلبنا من شركة فياط أن تعرض سيارة تستعمل هذا الغاز وعرضها ويمكن أن يقتني مثيلة لها، خصوصا سيارة النقل الصغيرة، الطاكسيات الصغيرة في الرباط والدار البيضاء، حقيقة كلفة هذه السيارة هي تفوق بعشرة آلاف درهم الثمن العادي للسيارة العادية لكن من المحقق أنها تضمن السلامة والصحة وبالتالي صيانتها غير مكلفة نهائيا.

بقي على مستوى النقل العمومي، جئنا بحافلة من فيينا في إطار التعاون مع النمسا وبطبيعة الحال قامت بتجريب لنراه في الدار البيضاء والرباط مدة 15 يوما لكن هناك تحفظ لوكالة هاتين المدينتين لأن تكلفة اقتناء هذه الحافة اعتبروه أنه مكلفة جدا.

على كل هذا أمر كما شغل السادة المستشارين فهو يشغل كذلك الحكومة لذلك سنستمر في التعاون مع كل الوزارات، وزارة البيئة وكتابة الدولة في البيئة مع الوزارات الأخرى ومع الفاعلين ومع المؤسسات ومع المجتمع المدني لتعمل على أن نحارب تلوث الهواء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا معالي الوزير على هذه الإيضاحات وطريقة التوعية التي تقدم بها لأنه كما قلتم الأمر يهم الجميع فعلا. وهذه مناسبة يجب أن نهنئ أنفسنا جميعا حكومة وبرلمانا بغرفتيه على مصادقة القانون بالنسبة للبيئة، إلا أنه معالي الوزير هناك بعض المدن لمدينة " نيس " هي تستعمل حافلات الآن بوسائل أخرى. فعلا التكلفة هي أكثر ولكن صحة المواطن ثمنها أهم.

فلهذا هناك عدة وسائل لمراقبة الشاحنات والسيارات ولكن يجب كذلك مراقبة محطات التوزيع، يشاع بأنه هناك عدة وسائل ومكونات النسبة المئوية التي تستعمل فيها بعض المواد، فيجب مراقبة محطات التوزيع كذلك. فالأمر متشعب كما قلت في البداية وأرجو من السيد الوزير أن يأتي في يوم من الأيام ليعطي إيضاحات أكثر من هذا أمام اللجنة المختصة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم،

السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة:

فقط أريد بهذه المناسبة أن نذكر السادة المستشارين أن حكومة التناوب كانت قررت بالنسبة للمحروقات أن نأخذ من الآن إلى سنة 2005 بالمقاييس الأوروبية، لذلك شركة تكرير النفط لاسامير في الاستثمارات التي ستقوم بها ستتجه نحو أن تزود المغرب بمحروقات تستجيب للمقاييس التي هي عند جيراننا الأوربيين. أما بالنسبة لكون الحافلات فأنا أرجو أن تقوموا أنتم كرئيس الجهة بإقناع الوكالة للرباط على اقتناء مثل هذه الحافلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم على مساهمتكم القيمة. الآن إذا سمحتم ننتقل إلى قطاع وزارة التجارة والصناعة والمواصلات ومن بعد سنعود إلى وزارة التعليم العالي كما

ورد في طلب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نظرا لالتزامات السيد الوزير.

المستشار السيد محمد الخليفة:

السيد الرئيس،

من فضلك الجدول اللي عندنا سؤال يأتي بعد وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن.

السيد رئيس الجلسة :

أنا أشرت إلى ذلك السيد المستشار المحترم منذ بداية الجلسة هناك بعض الوزراء لهم التزامات طارئة وقد رتبنا حسب ما جاءنا في رسالة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. إذن حنا غادين في الترتيب يعني ما كاين مشكل .

المستشار السيد محمد الخليفة:

هذا سمعناه السيد الرئيس ولكن لم تعطيني هل سيأتي الوزير أم لا ؟

السيد رئيس الجلسة:

عن أي وزارة تتكلم السيد المستشار؟ هناك من بعد وزارة التجارة والصناعة والمواصلات هناك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتليها وزارة الصحة ووزارة الصيد البحري ووزارة التجارة الخارجية، هذا هو الترتيب اللي كاين.. وزارة التشغيل غادي يجيو في الأخير لأنه بطلب منهم رتبوا سؤالهم هو الأخير بطلب من السيد الوزير.

إذن السؤال يتعلق بمشاكل مزارعي قصب السكر للمستشارين المحترمين السادة محمد اشنينة، رحال الزكراوي، عبدالكريم الودغيري وقاسم الغزوي .. تفضل السيد المستشار المحترم السيد اشنينة.

المستشار السيد محمد اشنينة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

بادئ ذي بدء، نحن في غرب الشراردة بني حسن مشاركين في اقتصاد البلاد من ناحية المادة السكرية، شاركنا في 63 بالشمندر، 74 بالقصب ولهذا ما تزادنا حتى فرنك من 96 إلى يومنا هذا. عاد اليوم في 2003زادونا 2000 درهم أما ماكينة الحصاد ديال المعمل دازت من 19 درهم للطن إلى 22 درهم للطن نظرا في 2000 - 2001 ثم نطالب السيد الرئيس انتقل من 480درهم للطن ثمن ماء السقي في منطقة الرش ارتفع من 4 آلاف و6 آلاف درهم للهكتار في حين أن المبلغ كان لا يتعدى 2500 درهم للطن في مناطق الساقية والإنتاج أفضل أما المسالك ديال "البيستات " غير صالحة لإخراج الإنتاج خاصة في وقت الأمطار وقنوات صرف المياه غير الصالحة، مما تسبب في ارتفاع كمية الملوحة..

ونطلب من السيد الوزير، نرجوكم أن تتدخلوا للمعامل السكرية لإنصاف الفلاح، فخير للبلاد أن نشجع الإنتاج الوطني بدل أن تجلب السكر من الخارج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد رشيد الطالبي العلمي وزير الصناعة والتجارة والمواصلات :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أولا أتفق مع السيد المستشار فيما يخص أثمنة الماء والبذور أنها جد مرتفعة، خاصة تكلفة ماء السقي الذي عرف زيادات متتالية منذ 96، حيث بلغت % 23 بالنسبة للسقي بالرش و55% بالنسبة للسقي بالانجراف والوزارة بطبيعة الحال واعية بهذا الإشكال المطروح ولدراسة المشكل بعمق فاتخذنا مجموعة من الإجراءات:

- الزيادة الطارئة التي تكلمتم عليها السيد المستشار حوالي 20 درهم للطن الواحد مقابل استقرار ثمن السكر كذلك، هناك استقرار ثمن السكر من جهة أخرى في هذه الزيادة التي عملت ستتحملها معامل إنتاج السكر، لكن هناك مجموعة من الإجراءات التي تعمل حاليا أنه تشجيع تقديم قروض للفلاح قصد استعمال الرش ب goûte à goûte من استهلاك الماء ثم التقليص من الفاتورة المتعلقة بالماء للتخفيض من كلفة الإنتاج.

هناك كذلك تحسين عملية القطع والشحن ونقل الشمندر أو قصب السكر إلى المعامل لكي لا يكون فيها ضياع كبير لهذه المادة قبل أن تصل لمعمل التكرير. هناك كذلك عقلنة استعمال الأسمدة، هذه الإجراءات أنتم تعرفون السيد المستشار نعملها مباشرة مع مراكز الاستثمار الفلاحي التي تقوم بالتوعية وجمعية منتجي قصب السكر.

هذه الإجراءات كان عندها انعكاسات إيجابية والدليل أنه ارتفعت المساحات المغروسة من 2350 هكتار خلال هذه السنة إلى 3300 هكتار حوالي1000 هكتار التي أضيفت في الإنتاج.

فيما يتعلق بنسبة الأوساخ التي تكلمتم عليها في السؤال التي بلغت % 20 أؤكد أنه ليس هناك نسبة الأوساخ التي تصل إلى % 20، رغم أنها تسبب مشاكل للإنتاج داخل المعمل وكما تعرفون فهي مرتبطة أساسا بالمزارعين في تنقية القصب ونطلب من المزارعين أنه الحالة التي يتم فيها تنقية قصب السكر لا تخصم أي نسبة مئوية من الإنتاج، لكن لما يكون قصب السكر محمل بالتربة فهو يخلق مشاكل للمعمل من أجل تنقية هذه الأوساخ وتحديد النسبة تتم بمعاينة من طرف لجنة لجمعية منتجي قصب السكر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، لكم الكلمة الحاج.

المستشار السيد محمد اشنينة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير، لماذا القصب تنزل ما بين 24 شهر و30 شهر والمصاريف المادية يوميا ؟

السيد الوزير لماذا اليوم اللي القصب باقي ما تيمشي حتى الركبة وهم خدامين [ ] الفلاحين ؟ هذا منكر السيد الوزير.. البادية قضي عليها السيد الوزير حنا كلنا غادين للهاوية إذا جبرنا نبيعو البلاد ما نكرهوش راهم غادين يهلكونا.

..باش يمكن لنا نحرثو البكري، الآن يقتلعوا في هاذ النهار ديال اليوم، لماذا السيد الوزير القصب نهار تنزرعوه تيدوز ما بين 24 شهر و30 شهر تنطلقو الماء والعسة عليه ما بين 24 و30 شهر.

ولهذا السيد الوزير شوفوا من 74 الى يومنا هذا وبدات ب...إلى آخره ما كاينش اللي يكسب تشامير البلاد كون نجبر نبيعها.. حنا تهلكنا السيد الوزير وأنتم تسمعون معامل السكر (...) المدير تيتبدل 4 سنوات أو 5 سنوات حنا نديرو علينا كل نهار مدير، فاين غادين؟ كاين قانون المالية 4 سنوات 5 سنوات تتبدل المدير، حنا من نهار تكون مدير الشمندر وهو مدير، ومن نهار تكون مدير القصب وهو مدير فاين غاديين لهاذ الهاوية وكاين حتى اللهم إن هذا منكر هذا قبل ما ندخل للبرلمان كنت نقول غادي ندخل خنشة وندخل بها لهاذ المقر.. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والمواصلات :

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص أنه أؤكد للسيد المستشار المحترم أنه الوزارة قامت.. الآن نحن بصدد إعادة النظر في المؤسسات التي تنتج السكر والدليل أنه هناك تغيير في مديرية معمل السكر بتادلة وحنا ماشيين في هذا المسلسل أن غير باش نبدلو المدير فقط باش التبديل أنا لا أتفق، لكن المدير الذي أثبت على حسن التدبير لابد من تشجيعه.

من جهة أخرى أن اقتلاع مادة قصب السكر في الوقت الراهن هو مرتبط بالفلاح، نحن لا نفرض على الفلاح أنه يقتلع قصب السكر في هذا الوقت، لكن رغم ذلك أدعو السيد المستشار وجمعية منتجي السكر ندير عندكم زيادة وإما تجيو عندي للمكتب ونناقش هذه المشاكل في عين المكان باش يمكن لنا نلقاو لها الحلول المناسبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير وشكرا لكم على مساهمتكم والوعد الذي قطعتموه لزيارة هذه المنطقة.

الآن ننتقل كما أشرت الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والسؤال الأول يتعلق بإصلاح منظومة التعليم العالي للمستشارين المحترمين السادة بوسلهام بيتة، حسن زهير، بلحاج الدرمومي، حمادي مورو، بولون أحمد، محمد الأمين وعبدالرحيم الشرقاوي.

تفضل السيد المستشار المحترم بإلقاء السؤال.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير، ترمي التوجيهات والأهداف الأساسية في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي الى إصلاح المنظومة التربوية، إصلاحا يتضمن التحامها بالتوابث والمقدسات الوطنية والتراث والحضارة المغربية ويؤهل البلاد للنهضة الشاملة تمكنها من الاندماج في عالم المعرفة وعلوم التكنولوجيا المتقدمة.

ولن يأتي هذا إلا بإصلاح مستوى التعليم العالي وإدماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحديث آليات التلقين ودمقرطة تسيير الجامعة والرفع من مستوى استقلاليتها وإصلاح هياكل التعليم العالي ووضع الجسور الضرورية بين مكونات وتشجيع التعليم الخاص.

لهذا السيد الوزير نتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

1- ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لتحديث إصلاح مستوى التعليم العالي ؟

2- ما هي التدابير المزمع اتخاذها لضمان حسن تطبيق هذه الإصلاحات ؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير،

السيد خالد عليوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى الكريم

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

السادة المستشارون المحترمون،

هذا السؤال هو سؤال مهم، في الحقيقة هو سؤال يتضمن جزءا من الجواب لأنه يرتكز على ما أشارت إليه مختلف محاور الميثاق الوطني من أجل إصلاح منظومة التربية والتكوين. ما الذي نعده بالنسبة لتنفيذ ما جاء به الميثاق ؟

هناك مستويات متعددة، أول مستوى هو أساسي هو أولا استقلالية الجامعة واستقلالية الجامعة تعني هذا على أن

المسؤولية البيداغوجية يجب أن تعود وبكثافة إلى الجامعة والى الجامعيين وهذا شيء أساسي بالنسبة إلينا والذي يفترض بأنه لا يمكن أن نؤهل الجامعة المغربية انطلاقا من أي مفهوم مركزي. الجامعة تختلف عن التربية الوطنية لأن المسؤولية الأولى والأساسية يتحملها الأساتذة الجامعيون والأساتذة الباحثون للسهر على جودة هاته المنظومة.

الجانب الثاني يتعلق بتحسين المردودية الداخلية والمردودية الخارجية لمنظومة التعليم العالي، المنظومة الداخلية أولا أننا نقلص من الضياع الذي تعرفه كل مسالك الدراسات العليا، أنتم تعرفون أنه تقريبا عندنا 45% من الطلبة الذين يتسجلون في السنة الأولى يخرجون من الجامعة بدون دبلوم، بدون شهادة. عندنا أخطر من هذا وهو أنه الناس الذين يحصلون على الإجازة، معدل السنوات التي يقضونها في الجامعة يفوق 11 سنة، بحيث أصبح من الضروري على أنه نجد السبب في ذلك وأن نعالج ذلك.

من الأسباب الأساسية وهو أن هندسة دراستنا كانت هندسة التي تنظم التعليم العالي بأطوار: السلك الأول، السلك الثاني والسلك الثالث ولما يدخل الإنسان في السنة الأولى للسلك الأول يمكن لو يدوز السنة الأولى والسنة الثانية والسنة الثالثة وإذا ربما وقع له تعثر في السنة الثالثة وخرج من الجامعة لما يمشي لسوق لشغل أشنو عندو ؟ عندو فقط البكالوريا في جيبه.

من الإجراءات المهمة والأساسية اللي كنوجدو لها هو أن في كل مرحلة مرحلة يغادر فيها الطالب التعليم العالي يخرج بشهادة وأولى الشهادات ستكون بعد سنتين وثالث شهادة ستكون بعد ثلاث سنوات ورابع شهادة ستكون بعد أربع سنوات وخامس شهادة ستكون بعد خمس سنوات، بحيث في كل مرحلة يخرج الإنسان من التعليم العالي يخرج بشهادة في جيبه.

هذه هندسة اتفق عليها جميع الأساتذة وجميع رؤساء الجامعات وجميع رؤساء الشعب، اجتمعوا في مراكش واستدعتهم وزارة التعليم العالي هاذي 10 أيام وخرجت بمنظومة جديدة التي تنظم الدراسة على هذا الأساس.

النقطة الثانية والتي تتعلق بتحسين المردودية وهو أنه الآن يتوجب على كل واحد حصل على مادة دوز فيها امتحان ونجع فيها يكسبها على مدى الحياة، حنا كان من قبل الواحد يدوز تيجيب ثلاث مواد فيها المعدل تيخسر في مادة تيمشي لو كلشي يعاود السنة اللي من بعد كيعاود كلشي وتيمكن لما كيعاود المواد اللي جاب فيها المعدل في واحد السنة لما كيعاود ثاني كيعاود يرسب فيها بحيث كنلقاو نفسنا في واحد الدوامة.

منطق المعرفة هو أنه لما يتعلم إنسان شي حاجة راه كيتعملها كسبها راه في جيبه نهار اللي كيخرج لسوق الشغل نفعته راه كيستعملها إذا لم تنفعه تبقى حتى لمرة أخرى اللي يمكن تنفعه في ظروف أخرى. فإذن ادخار واكتناز المعرفة المحققة والمحصنة هذا شيء أساسي. فلذلك حتى الإنسان إذا لم يخرج بشهادة تيمكن يكون خرج بالوحدات.

مثلا عنده كتلة ديال الدراسة قراها وكيمشي تيقول أنا عندي بكالوريا ولكن عندي وحدة في الاقتصاد اكتسبتها من الجامعة ونعطيه شهادة عليها، أخد وحدة ما كيمشيش بأنه خارج فقط بالبكالوريا، هذه من الأشياء اللي هي أساسية ومهمة واللي كتجعل على أنه الطالب حتى لما يغادر الجامعة يوم يريد أن يعود الى الجامعة يعود الى الجامعة ومعه ما حصله من نتائج ولو جزئية فلا يضطر أن يدخل من جديد من الأول يبدأ، هذه من الأشياء الأساسية وستبدأ ابتداء من سنة 2003 أي في دخول شتنبر المقبل.وأظن بأنه كاين جزئيات كبيرة في الإصلاح اللي حنا كنوجدوه من أجل تنفيذه في 2003.

بغيت إن شاء الله لما تكتمل الصورة بصفة عامة ويظهر البرنامج كله، غادي نطلب من اللجنة المختصة وأنا وجهت دعوة الى رئيس اللجنة المختصة بمجلس المستشارين لكي يحدد موعدا باش نديرو لقاء في الوزارة إن شاء الله مع اللجنة المختصة لنعرض عليها كل معطيات هذا الإصلاح، بجميع مكوناته وبكل مواصفاته لأنه يصعب في جلسة أسئلة شفوية أن أعطيكم كل جزئيات هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على المعطيات التي هي قيمة وربما أعطت حتى واحد الانتباه بالأخص للمستشارين والحضور معنا وربما حتى الرأي العام، هذا يشرفنا كثيرا ويعطينا ثقة بالنسبة للطلبة اللي هم الآن متبعين الدراسات ديالهم ربما غادي يزيد يفيدهم أكثر وغادي يزيدوا يتشبتوا بالدراسات ديالهم . شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، ننتقل الآن الى السؤال الموالي في نفس القطاع، وضعية جامعات التعليم العالي بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد التحيفة ومحمد سعدون.

تفضلوا دكتور.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد شكل مشروع الإصلاح الجامعي مبعث أمل واسع في أوساط أسرة التعليم العالي ومع استحضارنا لمختلف

الخطوات الإيجابية التي تحققت في هذا الشأن نشير الى أن وضعية العاملين بالقطاع من أساتذة وإداريين وأعوان لازالت تعاني من صعوبات كثيرة تتعلق بمستوى الأجور، بوضعية المؤسسات الجامعية كمرافق وتجهيزات لمحدودية فرص التكوين المستمر، وهذه الوضعية تحد من درجة التعبئة اللازمة لتفعيل ميثاق التربية والتكوين.

فما هي السيد الوزير الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها بخصوص هذه الملفات والكفيلة بتسريع وثيرة الإصلاح الجامعي ؟ وشكرا السيد الرئيس وشكرا السيد الوزير .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي :

شكرا السيد المستشار المحترم وهذا السؤال كذلك له علاقة بالسؤال السابق. اللي بغيت نقول هو أنه في الحقيقة في المغرب كنا غادين في اتجاه اللي هو تيخلق نوع من الازدواجية في نظام التعليم العالي، كان عندنا نظام للتعليم العالي اللي هو جيد ولكن جيد لأنه باش تدخل لأحد مدارس المهندسين أو باش تدخل لكلية الطب أوباش تدخل لمعهد من المعاهد العليا يتطلب منك عدد من المقاييس اللي تجعل أن الولوج كان ولوج جد محدد، تخرج الجودة من هذا النمط ونجد المردودية الخارجية لهذا النمط عالية، الناس اللي كيتخرجوا من هاذ المؤسسات تشغيلهم تقريبا يناهز 90% .

بجانب هذا كان عندنا وعندنا الى حد الآن تعليم عالي اللي هو تعليم الكم ولا نبالي بما هو مضمون هذا الكم وما هي حظوظ أن يتحول هذا النظام الى رافعة من روافع التنمية. فمن القرارات الأساسية اللي اخذينا وهو أنه العمل بكثافة ابتداء من السنة المقبلة على امتداد السنوات الآتية وهو العمل بكثافة على أنه 92% من أولاد المغاربة اللي كيمشيو للتعليم العالي الآن واللي هو تعليم مفتوح تيخصو يحظى بكل الاهتمام من أجل تحسين جودته وأنه يصبح يقترب أكثر فأكثر من النموذج الذي تحدثت عليه في الأول اللي هو نموذج الولوج المحدود والمراقب .

ولذلك فمن ناحية مناهج التدريس وبيداغوجية التدريس كذلك سيكون تحول كبير اللي هو تحول يعني المراقبة المستمرة والتوازن أكثر ما بين الدروس النظرية والدروس التطبيقية والدروس الموجهة وكذلك نوع من التوازن ما بين الدروس التي تسمى les cours magistraux، الدروس التي هي أكثر مخصصة وحددنا مقاييس التي هي متعارف عليها دوليا ونحن يهمنا باش الناس اللي تيتخرجوا من الجامعات المغربية تكون عندهم نفس المواصفات مثل الجامعات الدولية أوروبا أو أمريكا.

فحتى من ناحية المدة الزمنية اللي تيخص يقضيها الطالب قبل الحصول على الإجازة أو يحصل على الماستر أو يحصل على الدكتوراة محدد طبقا لمعايير دولية. هذا كله يوصلني الى سؤال لأن أنا أعطيت بعدا لسؤالك اللي هو مهم وهو أن باش نعملو هاذ النظام ديالنا حتى المواصفات يمكن نقولو البنيوية أو البنائية للجامعات تيخصها تتغير. أنا كنت في كلية سلا هاذي ثلاثة أيام، كلية الحقوق، دخلت وجدت فيها سبعة مدرجات، كل مدرج يستوعب من 400 الى 500 طالب. شحال فيها ديال الناس يقراو؟ فيها شي 3 آلاف واحد وعلاش سبعة مدرجات ؟ المنهج اللي كان عندنا من قبل هو فقط توفير مقعد يعني عندنا الكم تيجيو ناس يتسجلوا، أشنو هو المقعد، هو يدخل للمدرج قد هاكذا كبير ويلقى فيه مكان ويجلس، آش من تعليم؟ وآش من مراقبة ؟ وآش من تأطير ؟ وآش من شروط بيداغوجية ؟ وآش من مكتبة ؟ وآش من وسائل البحث ؟ وآش وآش ؟ وآش ؟ وهاذ الشي كلو لا يهم.

مواصفات الجامعة التي نريدها أن تكون مواصفات تقترب من المنهج الذي يعتمد على الجودة، وتدعو إلى التخلص من ذلك التصور للبنايات الكبرى والمدرجات العامة ولكن الاقتراب أكثر فأكثر من أن نستعمل الطاقة التأطيرية بشكل محدد. فمشينا لدرجة أنه الآن ابتداء من السنة المقبلة اللي غادي تكون في الجامعة لا أتكلم عن المعاهد والكليات ذات الولوج المحدود. المجموعات ديال الدراسة اللي غادي تكون خاضعة للمراقبة المستمرة لن تتعدى 60 طالبا لكل درس على أقصى تقدير. هذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ ما يجب إنقاذه وإذا ما عملناش هكذا غادي نمشيو في اتجاه اللي مشت فيه دول أخرى وهو أن في ذيك الدول الأخرى يعتبرون بأنه كاين التعليم العمومي هاهو غير اللي بحال المسيد اللي جاء يدخل ويخرج باش ما كان وكاين التعليم اللي هو ذو الجودة موازي.

هذاك ديال الجودة خاص 5% أو 6% ديال الناس و94% تكون في نظام اللي هو بدون مقاصد الجودة، حنا ما يمكناش نمشيو في هاذ الطريق لأننا نعتبر بأن التعليم العالي هو رافعة من روافع التنمية في بلادنا. ولهذا هذا هو الاتجاه اللي غادي نمشيو لو إن شاء الله. بطبيعة الحال هاذ الشي يتطلب نظر جديد في تخصيص الاعتمادات، في توجيه الاعتمادات في فتح الأولوية الجامعية الجديدة اللي يمكن حتى هي كذلك إن شاء الله نجي في فرصة أخرى ونتكلم عليها .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد خضوري:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وعلى تنوير المجلس ومن خلاله الرأي العام، الهدف من سؤالنا هو الاهتمام بالعنصر البشري في جامعتنا وأساس هذا العنصر البشري هو الأستاذ، الأستاذ حنا تنشوفو، السيد الوزير، أن هناك فراغ من ناحية المساعدة الاجتماعية لهاذ الأساتذة،

كذلك هناك فراغ من ناحية الأنشطة الثقافية الموازية للتعليم كتعليم أساسي متخصص وتعليم عالي متخصص.

النشاط الثقافي موازي وتكوين الشخص كشخص في إطاره العام هذا غائب ويفتح المجال للجمود في الجامعة وجمود التكوين وكاين فراغ في تكوين طالبنا وجمود حتى في عمل أستاذنا الجامعي.

لهذا السيد الوزير حنا نهيب بكم وبوزارتكم أنه تعملوا مجهود في تنشيط العمل الاجتماعي بالنسبة للعاملين في الجامعة وكذلك تنشيط العمل الثقافي والنشاط الرياضي كرياضة، هذه المجالات تجعل من التكوين في الجامعة هو تكوين شامل ديال رجل، ماشي تكوين في اختصاص وشكرا السيد الرئيس وشكرا السيد الوزير .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم،

ننتقل الى السؤال الموالي والأخير في قطاع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إشكالية الحي الجامعي لمدينة وجدة للمستشار المحترم السيد محمد طالحا .. تفضلوا السي محمد.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

إن سؤالي يتطرق الى إشكالية الحي الجامعي التابع لجامعة محمد الأول بوجدة في إطار التشجيع على الإقبال ومتابعة التعليم والتكوين خصوصا بالمناطق والأقاليم التي تعرف نوعا من الركوض الاقتصادي وانعدام الوسائل المرتبطة بالحركة الاقتصادية التي لها تأثير إيجابي على الأوضاع الاجتماعية للساكنة وتطبيقا للمنظومة التعليمية التي تضع تعليم الفتيات في مقدمة اهتماماتها حتى تتمكن هاته الأخيرة من متابعة تعليمها.

انطلاقا من هذا نطرح إشكالية الحي الجامعي بوجدة الذي لا يلبي حاجيات كل الطلبة والطالبات الوافدين من الأقاليم البعيدة: كفكيك والناظور والأقاليم المجاورة، مما يضطرهم إلى البحث عن محلات للكراء قصد الاستجابة لرغبتهم في الإصرار على متابعة الدراسة رغم أن إمكانياتهم المادية وألح على الإمكانيات المادية السيد الوزير لا تسمح لهم بذلك هذا بالنسبة للذكور.

أما الإناث فمشاكلهم تختلف وتتنوع وذلك أنه يصعب عليهن الاندماج خارج الأحياء الجامعية بحكم البيئة التي تربينا فيها وانعدام الخبرة في العيش بمفردهن بالإضافة إلى إشكالية أمنهن التي تظل مطروحة.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل إيواء أغلبية الطلبة وخاصة الفتيات البعيدين عن المدينة وهل من إمكانية لتوسيع الحي الجامعي بوجدة أو إحداث حي جامعي آخر؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

بالنسبة لوجدة، فقط سأعطيكم بعض الأرقام هو أن حاليا حوالي 3432 طالب وطالبة يستفيدون من السكن الجامعي، ماذا يمثل هذا الرقم ؟ يمثل تقريبا 35 % من الطلبة غير الساكنين اللي ماشي أصلهم من وجدة، اللي هم جايين من أقاليم مجاورة أو مدن مجاورة وهي نسبة لابأس بها مقارنة مع 35% يعني الثلث ديال الطلبة اللي هم قادمين من خارج المدينة يجدون السكنى ولكن طبعا ليس كافي، ماشي كافي تيبقى الثلثين في هاذ الثلث الأسبقية تعطى للطالبات لأن هاذ الشي اللي ذكرتم أساسي لأنه الطالبة ماشي بحال الطالب، ما عندهاش شروط كافية باش يمكن لها تعيش في وسط اللي هو محترم ولائق بها، فلذلك الطالبات هم أوفر حظا من الطلاب في الحصول على سرير في حي جامعي .

حاليا بالنسبة للحي الجامعي بوجدة تقريبا 80% من الطالبات اللي ماجيين من خارج المدينة عندهم بيت في الحي الجامعي. هذه السياسة اللي تبعنا نعطي الأسبقية للفتيات، لكن هذا المشكل الذي ذكرتم هو مشكل كبير وكبير جدا لأن القضية لا تتعلق فقط بهذه السنة أو السنة المقبلة ولكن تتعلق بالأعداد التي تتكاثر سنة بعد سنة، حسب الإحصائيات اللي عندنا إذ مشينا في الإيقاع باش غادين به الناس الذين تخرجوا من الباكالوريا الآن، في 2011 غادي يصبح عندنا تقريبا 400 ألف واحد يتخرجون من البكالوريا. هاذيك 400 ألف على الأقل نقدّرو حنا أنه 80 حتى 85% كتبغي تمشي للجامعة من أصحاب البكالوريا هي 300 ألف سنويا. في 2011 مجموع الطلبة اللي غادين يكونوا في نظام التعليم العالي في المغرب مليون ونصف طالب في 2011، شحال عندنا اليوم ؟300 ألف.

إذن فكروا معي جيدا في المشكل ما يمكنش يحل بالطريقة التقليدية والطريقة هي هاذي اللي كنديرو الآن. يعني أنه إما الطالب عنده مكان في الحي الجامعي اللي تبنيه الدولة أو خصو يمشي يكري بثمن غالي في الخارج، الطريقة الجديدة هي الشراكة مع الجماعات المحلية، الشراكة مع الجهات، الشراكة مع الجامعات المهنية ومع الغرف والشراكة مع القطاع الخاص، الشراكة مع الأبناك باش نوجدو ونستفيد من القانون المالي اللي هو تيعطي حوافز جبائية وإعفاءات جبائية لأكثر من 1000 اللي كيدير أكثر من 1000 وحدة سكنية حنا حطينا لوزارة المالية باش بالنسبة للسكن الجامعي ينزل الى 500، اللي كيبني 500 سرير يستفيد من هذه الحوافز وندرس هذا الجانب مع ..

فعندنا بعض الاتجاهات ديال البحث على هذه الوسيلة للتحضير الى ما هو آتي وهو شيء كبير بطبيعة الحال الدولة تبقى تقوم بالمجهود اللي هي قائمة به إلى حد الآن، المجهود بصفة عامة اللي عندنا هو تقريبا % 15 من الطلبة بصفة عامة اللي هم عندهم مكان في الحي الجامعي وهذا طبعا غير كافي، إضافة إذا بغينا نتكلمو على الجودة في السكن والجودة في الأكل والجودة في التأطير الثقافي وفي التأطير الفكري وإلى غير ذلك، هاذ الشي يتطلب سياسة جديدة وهاذ السياسة الجديدة أنتم صادقتم على القانون السنة اللي فاتت بمناسبة مناقشة الميثاق اللي هو خلق مؤسسة عمومية تعنى بشؤون الطلبة من الناحية الثقافية والاجتماعية والأشياء العامة.

هاذيك المؤسسة اللي اسمها "لونوسك " المكتب الوطني للمصالح الاجتماعية والثقافية الجامعي سيباشر عمله في تحضير هذه الخطة اللي هي تحاول تتدارك هذه المشاكل اللي كاينة بحال اللي موجودة في وجدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طالحا:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر في البداية السيد الوزير على اهتمامه بهذا المشكل وتحسيسه بالإشكالية اللي كاينة ولكن بغيت نزيد نحسسكم أكثر، فربما نهار مشيتو تنصبوا رئيس الجامعة كانت وقفة احتجاجية ليس على الحي الجامعي فقط، بل على البطالة حيث هذه الجهة الشرقية تعتبر من أفقر الجهات والدليل على ذلك أن الإحصاء الذي تم أخيرا بين على أن تقريبا % 20 ديال البطالة في الجهة الشرقية، يعني الإمكانيات المادية للطلبة ما كايناش.

ثم السيد الوزير هناك البعد فما بالكم في الفتيات الآتيات من بني تجيت، تالسينت، ميدار، دبدو، الدريوش، كاين فتيات اللي تيجيو من تالسينت 50 كيلو متر.

وقبل ما تاخذ الفتاة أو الولد الباك تيخصها تخرج على والديها من نهار كتدوز للشهادة كتمشي للمركز باش تتبع الدراسة ديالها ديال الباك يعني المعاناة ديالها تبدأ من سن 14 عام ولا 15 عام، ملي كتجي للمدينة هذا شكل آخر يعني الفتيات ديالنا يفتقدن التربية ديال المدينة إلى غير ذلك وإذا قدر الله زهقت في ما نعرف أشنو الحياة ديالها كلها ضاعت.

ولهذا أنا بغيت السيد الوزير نعطيكم بعض الاقتراحات ريثما تبداو في هذه السياسة الجديدة كما قلتم، لماذا الحي الجامعي ديال وجدة فيه 80% من الفتيات و40% للذكور هاذي معروفة. علاش ما تكونش مثلا أولا 100% للفتيات هاذي الأولى ثم تعطون الأسبقية للبعد يعني عامل البعد كعامل أساسي ثم الفتيات اللي جاو من بيئة قروية اللي ما عرفوش فين يمشيو، ثم هناك برنامج لبناء ملحقة الناظور بداو بها، هاذ الناس ديال الناظور يسكنوا في ديارهم يخففوا على مدينة وجدة. وأخيرا بالطبع توسيع أو بناء حي جديد أو كما قلتم تنطلق هذه العملية ديال الشراكة مع الجماعات وحتى هذا حل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته للإجابة عن الأسئلة الموجهة الى قطاع التعليم.

الآن ننتقل إلى قطاع الصحة والسؤال يتعلق بالوضعية المادية والإدارية للمؤسسات الصحية التابعة للمركز الاستشفائي الجامعي للرباط سلا بن سينا للمستشارين المحترمين السادة علي لطفي، خالد علمي لهوير، مصطفى الشطاطبي ومحمد العشاب.

تفضل السيد المستشار المحترم، السي على لطفي.

المستشار السيد علي لطفي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

في البداية لابد أن نسجل كفريق كونفدرالي، السيد الوزير والحكومة الحالية جعل قطاع الصحة من ضمن الأولويات الرئيسية لسياستها وهذه نعتبرها سابقة نظرا لأن هذا القطاع عرف تهميشا ممنهجا لمدة سنوات طويلة، كذلك نحيي في السيد الوزير مقاربته بشكل جدي، معالجة الإشكاليات التي تراكمت خلال السنوات الأخيرة في هذا القطاع بالذات.

من هذا المنطلق نوجه له هذا السؤال الذي يتعلق بأهم مؤسسة استشفائية بالمغرب التي بالنسبة لنا تعتبر مرآة القطاع الصحي على أساس إثارة انتباهه لما يجري من سوء تسيير وتدبير داخل هذا المركز الوطني الذي يعتبر مفخرة لبلادنا منذ فجر الاستقلال لأنه هذا المركز الذي يضم عشرة مستشفيات وطنية والذي يؤدي خدمات جد مهمة وكذلك يتوفر على كفاءات عالية طبية، تمريضية وإدارية وأطر.

مع كامل الأسف في السنوات الأخيرة هذا المركز الاستشفائي الجامعي للرباط- سلا يعرف جملة من الاختلالات والتجاوزات التي تتعلق بالتسيير وتدبير هذا المركز الاستشفائي الجامعي اللي كلنا كنعرفو أنه يعتبر الواجهة، يعتبر كذلك الملجأ لكافة المواطنين في بلادنا بحكم التخصصات العالية التي توجه فيه وبحكم الطاقات الطبية العالية التي توجد فيه كذلك .

حتى لا أبقى في العموميات، السيد الوزير، سأحاول سرد بعض الأمثلة التي تتعلق بهذه الاختلالات. على مستوى تدبير ميزانية المركز يمكن لي أن أقول لكم السيد

الوزير وهذا صحيح ربما ستطلعون عليه أن الميزانية السنوية سنة 2002 لا زالت الآن لم تؤشر عليها أو صادقت عليها وزارة المالية سنة 2002 ونحن الآن في سنة 2003، لا نعرف لماذا ؟ أين تكمن المعوقات ؟

المثال الثاني، الميزانية الأولية لسنة 2003 وعرضت عليكم السيد الوزير من خلال اجتماعكم بالمجلس الإداري للمركز الاستشفائي الجامعي ابن سيناء ووجهتم مشكورا منشورا لهذا المسؤول على هذه المؤسسة والمسؤولين على هذه المؤسسة بخصوص الغلاف المالي المرصود الإضافي، بمعنى أنه بدلتم مجهودا أكبر. أضفتم لهم في الميزانية 4 المليار بالنسبة لسنة 2003 و4 المليار بالنسبة لسنة 2004، الآن الميزانية لسنة 2003 لازالت في الرفوف ما تدار فيها ولو أبسط إجراء، منين هاذ الدواء غادي يتشرى ؟ وقتاش غادي تدار الصفقات ؟ تغذية المرضى ؟ شراء الآلات ؟ الصيانة ؟ حنا في سنة 2003 في شهر يناير باقي ما تدار والو.

المثال الثالث فيما يتعلق بالصفقات، صفقة ما يسمى ب le plan comptable إن صح التعبير العربي التصميم المحاسباتي، صرفت عليه أزيد من 800 مليون في سنة 1998، ما هي نتائجه؟ لماذا تم توقيفه الآن؟. أكثر من 800 مليون صرفت على le plan comptable، هاهو معلق. صفقة دولية لشراء وتحديث آلات التشخيص بالأشعة السينية أبرمت مع دولة أجنبية - ربما هو لندا - في سنة 1999 وبناء على catalogue ديال 1999 حتى حاجة لم تنجز حنا في سنة 2003 وصلنا للتكنولوجيا متقدمة رقمية، سنشتري آلات ديال 99 بناء على دفتر التحملات لسنة 1999 غادي تجيبوا الخردة من هولندا لأن الآلات تجاوزت بشكل كبير.

كذلك بالنسبة لهذه الصفقة التي أبرمت سنة 1999 كانت أربعة ملايير، الصيانة 2 المليار، الآن وصلت لثمانية مليار، ها سوء التسيير والتدبير والاختلالات، شكون اللي مسؤول على هاذ الوضعية ؟

كذلك بدلتم مجهودا وهذا يسجل لكم. أضفتم اعتمادات إضافية للمركز تقدر بملايين الدراهم عبر ما يسمى ب les crédits délégués حتى الآن إلى يومنا هذا لم يعمل أي شيء. ها الفلوس تعطى للمركز يقال أنه ميزانية سنة 2003 فقط صرفت فيها 30% .

بعجالة، السيد الوزير، تدبير فاتورة الهاتف تضاعفت 400% لأن المركز يسير من باريس ومن بلجيكا، كذلك المصلحة المتنقلة للمستعجلات

هذا مشروع مديور في إدارة بدل ما يكون مصلحة تقنية. كذلك وضعية الأطباء والممرضين والإداريين والأعوان ما غاديش نتكلم عليهم لأنها وضعية مزرية. ما كاين لا ترقية، لا تحسين أجور، لا حتى شي حاجة ما كتدار من المسائل التي نعتبرها قانونية. اليوم كان إضراب ديال الأطباء والأساتذة دعت له مركزيتان نقابيتان الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية لنفس الأسباب لمدة سنتين. راه حرام أن هاذ المرآة ديالنا التي تعتبر أحسن مستشفياتنا تبقى غادية كتعيش وكتموت بهاذ الوضعية وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين على اهتمامهم طبعا بهذه المؤسسة وفي الواقع أنها مؤسسة أم المؤسسات، ملجأ لجميع المغاربة عندما يشتد بهم الأمر ولكن الأسئلة الخمس التي أتت في السؤال الآن لم ترد علي في السؤال السابق وتقتضي وقتا طويلا للإجابة عنها ومع ذلك من الأكيد أن هذا المستشفى وإذا سمحتم سأعطي بعض الأرقام.

هذه المؤسسة هي مؤسسة مهمة تضم كما قال الأستاذ لطفي عشر مؤسسات استشفائية مهمة، تضم 3250 سرير، يشتغل بها 6239 إطار، منهم 1469 طبيب وصيدلي و 2269 أطر شبه طبية و708 أطر إدارية و1763 من أطر الدعم وعلى أنها لها حقيقة نتائج مهمة من أهمها:

1 - الفحوصات السريرية وقد ناهزت ألف 400 فحص سريري و780 ألف يوم استشفائي، والفحوصات الشمسية فقط: الصور بالأشعة: 330 ألف والفحوصات المخبرية 800 ألف. وبالتالي هذا الحجم من الأطر ومنّ العمل اليومي لابد أن تكون هناك مشاكل وإشكاليات تدبيرية وتسييرية. زيادة على الضغوطات المستمرة فيما يتعلق بالاستشفاء وبالتعليم وبالبحث العلمي وبعلاقات الجامعة مع هذه المستشفيات.

وطبعا وهناك مشاكل تسييرية وتدبيرية بلغت ذبذباتها ورجرجتها بعض الأماكن ولكن من الأكيد أن الأمور إن شاء الله ستعود الى مجراها في وقت وحيز نظرا لآفاق المستقبل التي ستتحسن بسرعة سريعة فيما يتعلق بالوسائل المادية، تتذكرون أنه تم توزيع هبة ملكية على هذه المؤسسة في الشهر الحالي بلغت قيمتها 13 مليون درهم وتمت من جرائها تجهيز 13 مصلحة، ستساعدها في تحمل المسؤولية، كذلك تم توقيع مخطط عقدة مع الدولة بمقدار 160 مليون درهم، زيادة على الدعم الذي أتى به الأستاذ في خطابه وبالتالي تبقى مشاكل التدبير والتسيير سنجد لها حلا في القريب العاجل إن شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد علي لطفي:

.. قلت نحيي فيكم الإدارة القوية من أجل إصلاح هذا القطاع الذي فعلا تراكمت فيه عدة مشاكل ومشاكل كبيرة جدا وهذا هو الذي جعل الحكومة الحالية أنها تعطيه الأهمية القصوى من أجل المعالجة. كذلك هذا الشيء شعرناه ولمسناه خلال اللقاء الذي عمله المكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحة التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اللقاء الأخير معكم أنه فعلا عندكم مقاربة جديدة للأشياء ونتمنى أنه توفقون في إصلاح هذا القطاع الذي نعتبره حيوي لا ثمن له وشكرا السيد الوزير .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم وشكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

ننتقل الآن الى قطاع الصيد البحري والسؤال يتعلق بمدونة القانون البحري للمستشارين المحترمين السادة..

المستشار السيد محمد الخليفة:

السيد الرئيس، السيد الوزير جاء.. وزير التشغيل.

السيد رئيس الجلسة :

بالطبع السيد المستشار المحترم ولكن كان هناك طلب لبرمجة هذا السؤال في الأخير. وزارة الصيد البحري: مدونة القانون البحري للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، الصوالحي بوزكري، السيد المختار الجوماني، السيد محمد سالم الجوماني، حميد المودن وعلي أساكتي والسيد أحمد المنتصر.

تفضلوا السي أحمد.

المستشار السيد أحمد المنتصر :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

.إخواني المستشارين المحترمين،

إن بلادنا والحمد لله محاطة ببحرين مهمين يعتبران كنزا وسرا من أسرار الحياة وبالنظر الى أن نصف حدود وطننا هي حدود بحرية، فإن بلادنا هي بلاد بحرية كذلك ويتعين أن تكون رائدة في مجال ربط حياة الإنسان بهذا الكنز الإلهي.

ومن الضروري، بل من العمل الاستراتيجي أن نربط التنمية الشاملة لبلادنا بالبحر وبالتالي فإعداد البحر لا يقل أهمية عن إعداد التراب الوطني وعلى هذا الأساس نتساءل عن مصير مدونة القانون البحري التي تشكلت لجن لإعدادها منذ أزيد من عشرين سنة ؟

هذا من جهة ومن جهة ثانية، ما هو منظور الحكومة لهذا القطاع ؟ وما هي الأوليات المرتبطة به والتي يجب العمل على إنجازها للخروج بالمدونة الى حيز الوجود ؟ وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد الطيب غافس وزير الصيد البحري :

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال وشكرا لهم كذلك على اهتمامهم بقطاع الصيد البحري. والسؤال المطروح يحتوي على شطرين اثنين: الشطر الأول يتعلق بقانون قطاع الصيد البحري، أما الشطر الثاني فيتعلق بالأولويات الحكومية فيما يخص هذا القطاع.

وفيما يتعلق بالشطر الأول أود أن أذكر هنا بأن وزارة الصيد البحري حديثة العهد، حيث لم تخرج إلى الوجود إلا في 1981 وكان هناك ظهير شريف في 1973 ولكن هذا الظهير الشريف ليس بكافي ولهذا هيأت الوزارة لجنة تقنية انكبت على دراسة هذا القطاع مدة شهور وفي آخر المطاف، توصلت الى نتيجة بحيث خرج إلى الوجود هذا القانون وأطلق عليها اسم مدونة الصيد البحري والمحافظة على الأنظمة البيئية والبحرية وحماية الوسط البحري وعرض على مجلس حكومي ووافق عليه وسيعرض على مجلس وزاري في القريب العاجل بحول الله وسيوافق عليه قبل أن يعرض على البرلمان للموافقة عليه في آخر المطاف، هذا فيما يخص الشطر الأول من سؤالكم.

أما الشطر الثاني فيتعلق بالأولويات الحكومية بصفة عامة وفي ميدان الصيد البحري بصفة خاصة. وفي هذا الصدد أود أن أذكر بأن وزارة الصيد البحري كجميع الوزارات تطبق أولا التوجيهات الملكية السامية وفاه جلالة الملك بخطاب سامي في قبة البرلمان، حيث تكلم عن التعليم النافع، السكن اللائق، التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية، وأضيف كذلك أن الوزارة تطبق البرنامج الذي تقدم به الوزير الأول أمام البرلمان بغرفتيه.

وفي هذا الصدد أود أن أذكر بأن وزارة الصيد البحري، هيأت عقدة برنامج ستخرج إلى الوجود في القريب العاجل وما هي الأولويات لهذه العقدة البرنامج؟ أولا المشروع الجديد لمدونة الصيد البحري جاءت بشيء جديد ومهم جدا وهو أن المخزون البحري ملك للدولة، هذه أول مرة جاء المشروع ليبين ذلك بصفة واضحة، إذن ملك الدولة ستسيره طبقا لمقتضيات المصالح العامة. هذا شيء جديد.

وعندما وقعت الكارثة في إسبانيا نتيجة بريستيج، أضفت عنصرا جديدا ويعطي للمغرب قاعدة قانونية للمحافظة على

مياهه الإقليمية من الخطر الذي ينتج عن الأحداث التي كانت ضحيتها إسبانيا وإقليم كاليسيا بالأخص.

أما الأولويات:

أولا: كما قلت المحافظة على المخزون، هذا واجب وطني.

ثانيا: تثمينه أي سيكون هناك ارتباط متين بين إعطاء الرخصة وخلق أوراش الشغل والثروة على الأرض.

ثالثا: التكوين.

رابعا: محاولة حل مرضي للسكنى للبحارة و المشاكل الاجتماعية أي اندماجهم في صندوق الضمان الاجتماعي.

خامسا: تدريجيا تغطية جميع الساحل المغربي لما يسمى بأحياء الصيانة حتى يكون الصيد في ظروف عصرية ونظافة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك تعقيب ؟ شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة، الآن ننتقل الى وزارة التجارة الخارجية وبعدها سنعود الى السؤال رقم 12 وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية.

الآن السؤال الموجه إلى وزارة التجارة الخارجية حول تدبير ملف تسويق المنتوجات المغربية في الأسواق العالمية للمستشار المحترم السيد إبراهيم الرميلي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إبراهيم الرميلي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد جاء التصريح الحكومي بعدة تطمينات بخصوص دعم المقاولة المغربية من عدة جوانب سواء تعلق الأمر بالتأهيل أو تخفيف العبء الضريبي أو حتى تحريك السوق المالية وتحسينها. وفيما يتعلق بقطاع الصادرات التي يمثل أحد أهم الدعائم التي يرتكز عليها تطور المناخ الاقتصادي في البلاد، حيث يساهم في ترشيد التسويق وجلب العملة الصعبة فإن البحث عن أسواق عالمية جديدة لتسويق المنتوجات المغربية يعد أمرا ضروريا، لسد العجز التجاري وبالتالي الدفع قدما بالتنمية الاقتصادية لبلادنا. خاصة وأننا نعلم بأن المغرب يملك قدرات اقتصادية هامة في القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة التقليدية والسياحة والنسيج من حيث جودة منتوجاته وتكلفتها ومهارة اليد العاملة الوطنية، مما أهله لمنافسة المنتوجات الأوروبية.

السيد الوزير، هل تنوي الحكومة أيضا البحث عن أسواق عالمية جديدة أم أنها ستواصل الاستمرار في عرض منتوجاتها بالأسواق التقليدية التي لم يجد المغرب من خلالها المناخ الملائم لتطوير صادراته وتشجيعها خاصة بعد أن شرعت دول الاتحاد الأوربي في فرض شروط وهمية تعزز تسويق منتوجاتنا الوطنية حماية لمصالح منتوجاتهم؟.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد مصطفى مشهوري وزير التجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أتقدم بالشكر إلى السيد المستشار المحترم على السؤال الوجيه الذي تقدم به حول تنويع المنافذ التجارية أمام المنتوجات المغربية.

جوابا، أود أن أوضح أن الاتحاد الأوروبي الذي أشرتم إليه السيد المستشار بالسوق التقليدي يمثل فعلا % 73 من مجموع صادراتنا وهي متمركزة أساسا في فرنسا بنسبة % 43 وأسبانيا بنسبة % 20 .

وحتى تتضح الصورة أكثر وبلغة المقارنة، فإن معاملتنا مع باقي القارات لازالت دون طموحاتنا، فعلى سبيل المثال لا تمثل صادراتنا سوء 5% مع الدول الإفريقية و3% مع دول اتحاد المغرب العربي ومصر .

وكما في علم الجميع، فإن هذا المعطى الموضوعي المتمثل في تصدر الاتحاد الأوروبي للائحة شركائنا التجاريين يعود الى أسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية معروفة وهو على كل حال مكسب بالنسبة لمبادلاتنا التجارية، يجب العمل على تدعيمه، خصوصا بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، الذي سيشمل 25 دولة في أفق سنة 2004، مما يستوجب التركيز على أسواق الدول الحديثة الانضمام إلى هذا الاتحاد والتي تمثل 100 مليون مستهلك إضافي.

ولأن طموح المسؤولين على هذا القطاع منذ سنين كان دوما ولا يزال هو تنويع المنافذ أمام المنتوجات المغربية والبحث عن أسواق جديدة، فقد عمل المغرب على توطيد علاقاته التجارية مع المجموعات الأوروبية للتبادل الحر من خلال التوقيع خلال شهر يونيو 97 بجنيف على اتفاقية شراكة مع الدول المنضوية في هذه المجموعة وخاصة سويسرا والنرويج وإسلاندا.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمون،

بالإضافة الى المجهودات المبذولة داخل أوروبا هناك وبدون أي تردد اتجاه استراتيجي وسياسي نحو تنويع الأسواق بالقارات الأخرى. فعلى الصعيد العربي، قام المغرب بجدة مبادرات أذكر منها على سبيل المثال:

1 - إبرام اتفاقية التبادل الحر على التوالي مع مصر والأردن سنة 98.

والإمارات العربية المتحدة سنة 2001 .

2 - التوقيع منذ ثلاث أسابيع - بتواجد عبد ربه - بالأحرف الأولى على الاتفاقية الرباعية لإحداث منطقة تبادل حر بين الأردن ومصر وتونس والمغرب كثمرة لإعلان أكادير الموقع تحت إشراف جلالة الملك في مايو 2001 وستظل هذه المنطقة مفتوحة أمام باقي الدول العربية.

3 - بعثات لرجال الأعمال خلال السنة الماضية إلى عدد من الدول العربية، نذكر من بينها سوريا والأردن.

4 -المشاركة في معارض مختلفة في نفس السنة بكل من العراق وليبيا وفي المعرض التجاري الإسلامي بدولة الإمارات العربية.

وتجدر الإشارة الى أنه تبعا لكل هذه المبادرات، فإن الصادرات المغربية في أسواق المغرب العربي ومصر عرفت نموا هاما بلغ نسبته 23 خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2002. وعلى الصعيد الإفريقي، قام المغرب على الخصوص:

1- بتنظيم بعثات تجارية خلال سنة 2002 إلى دول إفريقيا منها غينيا والسنغال.

2 - المشاركة بفعالية في معرض دكار الدولي الذي نظم خلال شهر دجنبر 2002.

وتبدل حاليا جهود مكثفة في اتجاه التوقيع على اتفاق تجاري تفضيلي مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا ومعلوم أن الأسواق الإفريقية تتوفر عموما على آفاق تجارية هامة وواعدة ليس على مستوى منتوجاتنا المصدرة فحسب، بل كذلك على مستوى الخدمات وخلق فرص الشراكة. وفعلا فقد توجت المجهودات المبذولة بنمو صادراتنا الى إفريقيا بنسبة 29% خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2002 .

أما بالنسبة للأسواق الأمريكية وخاصة الولايات المتحدة، انطلقت خلال الأسبوع الماضي كما هو معلوم سلسلة المفاوضات مع هذا البلد من أجل خلق منطقة للتبادل الحر ونعتقد أن هذا الاتفاق كما صرح بذلك المشرفون والمسؤولون عن هذا المشروع سيفتح آفاقا جديدة أمام اقتصادنا من خلال تحسين ظروف وولوج منتوجاتنا إلى الأسواق الأمريكية وجلب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتقوية فرص الشراكة.

ومما لاشك فيه السيد المستشار المحترم، فإن هذه المجهودات والمبادرات سيكون لها أثر إيجابي سواء فيما يخص تنويع منافذنا التجارية بمختلف القارات أودعم القدرة التنافسية للمنتوجات الوطنية.

وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد ابراهيم الرميلي :

شكرا السيد الوزير، عندي سؤال أو ملاحظة، السيد الوزير واش هاذ الاتفاقية مع أمريكا ما غاديش يكون عندها تأثير سلبي على السوق الأوروبية؟ وشكرا .

السيد وزير التجارة الخارجية:

لا أظن لأنه حسب التصريحات اللي جاو بها المسؤولين على هاذ المشروع ديال الاتفاقية في الأسبوع اللي فات اللي كانوا هناك اجتماعات طول الأسبوع في أمريكا بأنه لن يكون هناك أي سلبيات بين الاتفاق اللي عندنا مع الاتحاد الأوروبي ومع الاتحاد الأمريكي.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم وننتقل الآن إلى قطاع التشغيل.

السؤال حول تخفيض تكلفة العلاج بمصلحة الضمان الاجتماعي للمستشار المحترم السيد محمد الخليفة ونتمنى أن السيد المستشار المحترم يعطي الفرصة للإخوان الباقين من بعد.. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الخليفة :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

الإخوة المستشارون،

بادئ ذي بدء في هذا السؤال الشفوي المهم حول قرار تخفيض كلفة العلاج بمصحة الضمان الاجتماعي لفائدة العمال المسجلين بالصندوق بنسبة % 50.

بادئ ذي بدء كما قلت استبشر خيرا المواطنون بالقرار الذي صودق عليه بعد اجتماع الدورة العادية للمجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يوم 23 دجنبر 2002، هذا القرار القاضي بتحويل الدعم المالي الذي كانت تخصصه ميزانية الصندوق لفائدة المصحات والمقدر ب 250 مليون درهم سنويا الى منفعة موجهة الى المؤمن لهم، حيث سيتم تخفيض تكلفة العلاج بنسبة 50% لتشمل جميع الخدمات الطبية بعدما كانت تقتصر على العمليات الجراحية بنسبة 40% فقط وذلك ابتداء من السنة المقبلة 2003 .

واستحسن المواطنون كذلك قرار تخفيف الاعتمادات المخصصة لتسيير الوحدات الصحية التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 20% في إطار المخطط الاستراتيجي الذي وافق عليه المجلس .

ونشير هنا إلى أن عدد المنخرطين في الصندوق، يصل الى مليون و 400 ألف منخرط وهو العدد الذي من المنتظر أن يتطور في أفق 2005 ليبلغ مليوني منخرط من خلال تطوير الانخراط أو الانفتاح على مجالات أخرى مثل قطاع الفلاحة الذي لا يغطي فيه الصندوق إلا10% وكذلك نشير

هنا الى قطاع الصناعة التقليدية الذي يسير الضمان الاجتماعي في اتجاه وضع نظام خاص به فضلا عن تسهيل إجراءات التسجيل وانخراط المقاولة، إضافة الى بداية العمل بواسطة الإنترنيت للتصريح بالأجور وأداء الاشتراكات.

السيد الوزير المحترم، السؤال:

1 - هل هذه الإجراءات والقرارات أخذت بعين الاعتبار مقتضيات مدونة التغطية الصحية الإجبارية وما هي الكيفية التي ستتماشى معها هذه المقتضيات ؟ ونحن على علم بأن هذه المصحات ستخضع لتقنية التدبير المفوض ؟

2 - كيف ستصبح علاقة هذه المصحات بالمواطنين غير المنخرطين في الصندوق ؟

3 - ما هي التسعيرة الجديدة التي ستعمل بها هذه المصحات ابتداء من 2003 ؟

4 - هل سيتم حقيقة ملاءمته مع تسعيرة وزارة الصحة العمومية ؟

5 - وهل حقيقة سيصبح للصندوق الحق في إبرام اتفاقية مع شركات التأمين والتعاضديات ؟

وأخيرا السيد الوزير المحترم، الحقيقة هل سيخول للمجلس إمكانية تحويل وإعادة النظر في نسب الفوائد ؟ وما هي الميكانيزمات والآليات التي سيدبرها الصندوق للقيام بالمهمة المنوطة به في إطار التغطية الصحية الأساسية وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

في البداية أريد أولا أن اقدم اعتذاري للمجلس الموقر عن تأخري وذلك لأسباب قاهرة وأريد كذلك أن أشكر جزيل الشكر السيد المستشار المحترم محمد الخليفة على سؤاله المهم والعريض والذي في الحقيقة يصعب أن أجيب عليه في ثلاثة دقائق ولكن سأحاول أن أكون مختصرا.

فيما يخص سؤال المستشار المحترم أولا أريد أن أقول أن الضمان الاجتماعي يملك 13 مصحة تم إنشاؤها سنة 1979 وتتوفر حاليا على تجهيزات جد متطورة وكما أنها تمثل 25% من الطاقة الإيوائية للقطاع الخاص. فهذه الوحدات تساهم في تقديم العلاج والخدمات الطبية للمؤمن عليهم ولذوي حقوقهم، حيث يستفيدون من تخفيض تلقائي من تكاليف الاستشفاء بالإضافة إلى التحمل الكلي للعمليات الجراحية التي تدخل في إطار اتفاقية الثالث المؤدى المبرمة مع التعاضديات وشركات التأمين.

وهذه المصحات تتطلب فعلا دعما ماليا من النظام العام، يقدر تقريبا بحوالي 360 مليون سنويا نتيجة العجز المالي الذي تعاني منه وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها تدهور الإنتاج الطبي وضعف الطاقة الاستيعابية.

بالإضافة الى ارتفاع تكاليف التسيير الى غير ذلك، فأنجز مؤخرا افتحاص مالي لهذه المصحات من طرف مكتب عالمي للدراسات وذلك تنفيذا لمضمون قرار المجلس الإداري للصندوق. وقد تم عرض هذه النتائج على لجنة التسيير وعلى المجلس الإداري وخلص هذا الافتحاص إلى اتخاذ 14 تدبير استراتيجي. تهدف أساسا إلى تحسين ولوج المؤمنين الاجتماعيين للخدمات المقدمة وإعادة التوازن المالي لهذه المصحات وكذلك إعادة تنظيمها المالي والمحاسباتي والبشري، بالإضافة إلى عقلنة آليات تسييرها. كل هذه التدابير تمت بالمصادقة من طرف المجلس الإداري.

ومن بين التدابير التي جاء بها الافتحاص هو تفويض التدبير بصفة انفرادية أو كلية بناء على دفتر تحملات مصادق عليه من طرف المجلس الإداري. أما التخفيض الذي كان معمولا بع في حدود 30% والذي جاء في سؤالكم السيد المستشار المحترم فلم يكن ليهم إلا الاستشفاء فقط، في حين ارتكز التخفيض الحالي على مفهوم واسع لكلفة التخفيض، حيث يعتبر هذا التحمل بمثابة جزء من الدعم الذي تستفيد منه المصحات وهو ما يعادل تخفيض 20% على الأقل من الاعتمادات المالية المقررة لهذه المصحات والتي تبلغ، كما قلت، 360 مليون درهم سنويا، يعني خفضنا هاذيك 20% من 30 دوزناها إلى 50 نقصناها في الدعم المالي الذي يعطى للمصحات وكذلك العلاج رجع علاجا شاملا وليس علاجا عنده مفهوم ضيق . أما الدعم الذي يقدمه النظام العام فسيخفض بصفة تدريجية حتى نصل إلى التوازن في أفق 2005.

وفيما يخص علاقات المصحات بالمواطنين غير المنخرطين في الصندوق فهي حاليا علاقة طبيعية يتم بموجبها علاج شخص مقابل أداء مبلغ العلاج دون أي تخفيض وذلك بتطبيق التسعيرة الجديدة التي وافق عليها المجلس والتي لا تختلف على التسعيرة المعمول بها في المراكز الاستشفائية لوزارة الصحة العمومية. وكذلك فيما يخص التذكرة المعدلة كذلك فسيعمل بهذه التذكرة بغض النظر عن تسيير هذه المصحات سواء كانت تابعة للصندوق أو مسيرة عن طريق التدبير المفوض.

وبخصوص التعريفة الجديدة التي شرع في تطبيقها فإنها تندرج في تحسين علاقات مصحة الضمان الاجتماعي مع المرضى والأطراف المؤدية .

وأريد كذلك عن سؤالكم المتعلق بتحويل إعادة النظر في نسبة الفوائد، فالآن الفصل 30 من ظهير 27/72 المتعلق بالنظام الجماعي..

السيد رئيس الجلسة :

إذا سمحتم السيد الوزير غادي تلخصوا لأن كاين عندنا ثلاثة أسئلة إذا سمحتم لأن البث التلفزي كاين أسئلة أخرى.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن :

.. فالفوائد اليوم التي اتفق عليها تقدر تقريبا ب 5.65% علما أن هذه الفوائد كانت لا تفوق 2% هاذي خمس سنوات. كذلك تجدر الإشارة أن نسبة الفوائد الآن سوف تحدد باتفاق ما بين مدير مكتب الضمان الجماعي ومدير صندوق الإيداع.

ففيما يخص ميكانيزمات التغطية الصحية، السيد المستشار المحترم، أعتذر لا يمكن أن ندخل في هذا الموضوع لأن عندنا اليوم تقريبا 60 مرسوم تطبيقي، نعده في الوزارة فقط نكمل هذا العمل سنعرضه على السادة المستشارين لإبداء الرأي وكونوا على يقين أن ليس هناك تناقض فيما يخص التغطية الصحية الشاملة وما يقوم به الضمان الاجتماعي حاليا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، نتمنى كذلك السيد المستشار المحترم يكون كذلك..

المستشار السيد محمد الخليفة :

.. حتى لا يحرم إخواني المستشارين من البث. لهذا السيد الوزير المحترم حقيقة ما قلته طويل وعريض وكبير وأطلب منكم أن تعطونا نسخة من هذا الجواب حتى يكون أرضية للمناقشة المقبلة وسنطلب من اللجنة أن تجتمع ونتذاكر في 14 نقطة التي تكلمتم عليها والمراسيم التي ذكرتموها واللي هي مهمة جدا وتيخص اللي يعرف المواطنون هي أنه في مجلسنا كانت مناقشة كبيرة وعميقة فيما يخص التغطية الصحية لدرجة أنه كانت تعديلات مهمة جدا في هذا الموضوع. لأنه حنا باش ننسقو بين القرارات اللي غادي تجي وما اتفق عليه في مدونة التغطية الصحية وكذلك الإجراءات الجريئة التي تقومون بها وهنا هذا هو آخر طلب عندي السيد الوزير هو أنه المشكلة مطروحة على الصعيد الوطني هو أنه أطلب منكم إحداث صندوق بما أنكم أنتم رئيس المجلس الإداري [..] هذا الصندوق يعتني بشيء واحد هو لما تكون حادثة في أي محل من محلات المغرب. هذاك الصندوق يلتجئ الناس اللي ما عندهمش أو اللي أقرب من هاذيك المصحات ويلتجئوا باش يتعالجوا علاجا سريعا وهاذي غادي تعاون وأنتم كنتم مكلفين السيد الوزير بقطاع النقل وتعرفون حوادث السير وطرحت سؤالا في هذا الموضوع. هاذي نكونو نفعنا بها المغاربة وغادي يكون عندها وقع إيجابي وأنتم السيد الوزير غادي يكون لكم الفضل في خلق هذا الصندوق ولو فقط 1 أو2%. وقتاش نديروهم في الإيداع والتدبير هاذوك 2 المليون اللي تكلمت عليها نديروها في هذاك الصندوق وتكون هاذيك الفوائد ديالو هي اللي تخلص على ذوك الناس المعوزين أو الناس اللي ما عندهمش وتقع لهم حادثة سير و ما تيعرفوا فين يمشيو. الله يجازيك بخير هاذي نقطة مهمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم وننتقل إلى قطاع الإسكان والسؤال حول حماية المدن العتيقة وساكنتها للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، الصوالحي بوزكري، حميد المودن، مبارك السباعي وأحمد المنتصر.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

يعتبر المعمار شاهدا على حياة الشعوب وتاريخها وثقافتها وقوتها وعظمتها وتعتبر الشعوب التي تشيد وتبنى من الشعوب المتحضرة والمتجدرة، وتتعرض الأحياء في كثير من المدن العتيقة إلى بعض الانهيارات والشقوق المهددة بحدوثها إن لم تنهار بالكامل وكذا تهديدها بعدم صرف المياه عنها أو استعمال ممراتها من طرف آليات أو مناسبات للحفر أو غيرها. لاشك أن الوزارة المكلفة بالإسكان من جهة ووزارة الثقافة من جهة أخرى والبلديات والمجموعات الحضرية تقع على عاتقها مسؤولية النظر والتتبع والتخطيط والرعاية لهذا الإرث التاريخي لساكنة وأبنية.

لذا نسألكم الوزير: ألا ترون أن وزارة الإسكان هي التي يجب أن تبادر على التنسيق ووضع مقاييس الرعاية والتدخل والوقاية أن تقضي الحالة لحماية المدن العتيقة ؟

ألا ترون أن تعذر المتدخلين والبحث عن من يتدخل أولا قد يؤدي الى انعدام العناية الواجبة والقيام بواجب المسؤولية كما يجب ؟ وهل لديكم تصورا آخر للموضوع ؟ وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد أحمد توفيق احجيرة الوزير المنتدب لذى الوزير الأول، المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

قبل الجواب على سؤالكم المتميز أود بعد إذنكم أن أستحضر أمامكم بعض عناصر إشكاليات المدن العتيقة في بلادنا.

أولا، يتعلق الأمر في بلادنا ب 32 مدينة عتيقة ومنهم خمس مدن عتيقة تم تصنيفهم من طرف منظومة الأمم المتحدة كتراث عالمي ويتعلق الأمر بفاس، مكناس، تطوان، الصويرة ومراكش.

كذلك أود أن أستحضر أمامكم أنه الإحصاء العام للسكان لسنة 1994 أقر أنه الحظيرة السكنية للمدن العتيقة تضم 13 % من المنازل الحضرية في بلادنا، هذا العدد ديال 13% مرشح للانخفاض بالنظر للتطور العمراني الذي تشهده بلادنا وكذلك لبرنامج الحكومة الجديدة الذي يسعى إلى الرفع من وثيرة الإنتاج وهذا ما سوف يساهم ويساعد الطبقات الفقيرة من ولوج الملكية.

كذلك أود أن أستحضر أمامكم الإشكالية الكبيرة هو في الواقع نقص في القاعدة القانونية لتأطير هذه الإشكالية فلا قانون 22.80 ديال التراث ولا 12.90 ديال التعمير هما قانونيين يهمان هذه الإشكالية ولكن في الواقع ما كاينش التأطير والتحكم الكافي في الإشكالية. حنا في وزارة السكنى والتعمير نحاول أن نتدارك هذا الوضع ومجموعة من الأشياء مثلا وضع تصاميم التهيئة لهذه المدن المعنية بالتردي وبالتهاوي وبالتقهقر. كذلك هناك دراسات فيما يتعلق بالهندسة المعمارية لبعض الأنسجة العتيقة، بالإضافة لبعض العمليات في بعض المدن العتيقة.

هذا الوضع ديال نقصان القاعدة القانونية أحدث مجموعة من المضاعفات الطبيعية مثلا التردي الذي وصلته بعض المدن العتيقة كيجي بفعل انعدام المراقبة لأن من كاينش قاعدة للمراقبة، كذلك كيجي بفعل تأثيرات تفريخ ساكنة المدن وإحلالها تصبح كهيكل لاستقبال مد الهجرة القروية. كذلك مسلسل التفقير لساكنة المدن العتيقة وبالإضافة إلى مجموعة من العوامل كلها تؤدي الى تقهقر المجال وتقهقر وضع المدن العتيقة، هاهي الإشكالية أضيف إليها شيئا بسيطا وهو إشكالية العقار أو المنظومات العقارية المعقدة والمتعددة وثانيا بفعل الإرث الذي يخلق ويحدث تشابكا صعبا في تناول الأنسجة العتيقة بفعل هذا الوضع المتشنج.

سؤالكم، من هو المخاطب الرسمي تقريبا ؟ هذا هو قطب سؤالكم، من هو المخاطب المنطقي الرسمي تقريبا؟ يجب أن يتولى إشكالية الأنسجة العتيقة ؟

جوابي: في سياق البعد الجهوي للسياسة الجديدة في مجال الإسكان والتعمير أقول أن هذا الموضوع يرجع بالأساس إلى المنظومة الجهوية التي عليها أن تحضر ملفاتها وأن ترتب أولوياتها وأن تطلب من كل وزارة معنية بالأمر وهناك وزارة السكنى والتعمير في كل ما يتلعق بجانب التعمير وجانب تنظيم المجال، كذلك يمكن لنا أن نتدخل فيما يتعلق كما ذكرتم هو الجانب المتعلق بالمنازل المهددة بالانهيار، كذلك هناك مجموعة من التمويلات يمكن أن نقوم بها، لكن في شكل محدد جدا.

كذلك هناك وزارة الثقافة، بناء على ما سوف تحضره الجماعات كذلك هناك وزارة الثقافة يمكن أن تساهم إما فكريا أو بالدراسة وبتدخلات أخرى بالإضافة لميزانيات الجماعات التي تسيرها الجماعات، إما على مستوى محلي أو يمكن أن تطلب أشياء استثنائية من وزارة الداخلية وكذلك هناك المنظومة الدولية التي يمكن أن تتدخل.

وخلاصة القول أن موضوع الأنسجة العتيقة اليوم ترجع فيه المبادرة الى المنظومة المحلية والجهوية وإلى الجماعات المحلية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير.. تفضلوا السد المستشار بإيجاز.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم المقنع، تعقيبي يرمي الى ما يلي:

أولا، لابد من استراتيجية واضحة للحفاظ على هذه المدن العتيقة التي تمثل ثروة حضارية مغربية عريقة ومن بين هذه المدن، مدينة آسفي التي حقيقة لها تاريخ عميق، وكما تعلمون السيد الوزير هناك أحياء قابلة للانهيار في أي وقت من الأوقات وحتى الدور التي بنيت نعرف هاذ المدن يسكنهم فقط الناس ذوي الدخل المحدود ولا ما كاين حتى شي دخل.. حتى إذا رابت شي قنت من الدار كيتحول للقنت الآخر وكيدير قلع أو كيدير باش ويسكن فيه ولا حتى إذا رابت بالكامل كتولي مزبلة من المزبلات اللي هي وسط ذيك المدينة اللي بغيناها تكون في واحد المستوى.

ثانيا، لابد من البحث على حلول ناجعة لساكنتها والعائلات اللي تيسكنوا كان واحد الملف عندكم ديال مدينة آسفي بالأخص واحد المكان اللي يسمى الكورنيش، كانت وزارتكم تسهر على ملف لهاذوك العائلات باقين ينتظروا حتى الآن واحد العدد ديال العائلات كينتظروا الوزارة الوصية باش تجعل لهم حل للسكنى ديالهم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة، بإيجاز من فضلكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير

شكرا ذكرت قبل قليل أنه كاين بعد جهوي، السيد الوزير الأول أخبركم أنه يوم أمس دشن سلسلة لقاءات جهوية مع الفاعلين الجهويين والمحليين وبدأ سلسلة اجتماعات من الدار البيضاء وترأس الاجتماع السيد الوزير الأول وأخبر السيد الوزير الأول مجموع الحاضرين على مستوى ولاية الدار البيضاء الكبرى أن كل جهة مفروض عليها أن تجمع قواها وأن تقدم في سياق تشاركي وتعاوني للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير الأشياء اللي

عندها ناضجة وفي سياق ما يمكن أن نتوافق عليه والوزارة مستعدة.

البرنامج الوطني لمحاربة السكن غير اللائق وأعتقد أنه في هذا الموضوع نزلتيو ملف آسفي. أنا أخبركم أنه ملف آسفي أنا خصني نرجعو للسيد الوالي ديال مدينة آسفي لكي يتدارسه أهل آسفي وأهل منطقة آسفي وإذا اتفقوا بينهم أن يضعوا ملفكم ضمن الأولويات أنا مستعد أن أمضي معكم اتفاقية ماشي على سنة 2003. السيد الوزير الأول أمرني أن نبدأ في إمضاء اتفاقيات على خمس سنوات من 2003 الى 2007 وللسيد الوالي ومن معه كفرقاء محليين آن يرتبوا أولوياتهم فيما يتعلق بمحاربة السكن غير اللائق.

وإنني بدأت هذه الزيارات ومشيت لواحد الأربعة أو خمسة ولايات وسأواصل هذا العمل وغادي نجي إن شاء الله إلى آسفي في القريب من أجل أن أوضح أكثر وأحسن هذا الأمر وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل الى السؤال الأخير المتعلق بكتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلفة بالماء والسؤال حول إشكالية الربط بالماء الصالح للشرب في الجماعات التي يتدخل فيها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب للمستشارين المحترمين السادة أحمد بنا، إدريس الراضي، أحمد المالكي وعبد القادر نورالزين.

السيد المستشار المحترم السيد عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

بالرغم من المجهودات والاستثمار والعناية الهامة التي أعطت الدولة لتمكين غالبية السكان من الاستفادة من الربط بشبكة من شبكة الماء الشروب، فالإجراءات المعمول بها بالجماعات التي يتدخل فيها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب تحول دون تمكين غالبية السكان من إمكانية الربط بالقنوات رغم توفير قنوات الماء بالقرب منهم وذلك راجع للأسباب التالية:

غلاء تعرفة الربط رغم ما طرأ عليها من تخفيض لكونها تحتسب على أساس المسافة الخارجية للمنزل وجل الدور بهذه التجمعات الكبيرة و لا يتوفر مالكوها على الإمكانيات المادية، الشيء الذي يتسبب في حرمانهم من الشبكة بالرغم من كون القنوات بجواره.

إن الإجراءات الإدارية المعمول بها من طرف المكتب لإتمام عملية الربط الجد معقدة، بحيث لا يمكن الربط بالشبكة إلا الدور التي لا تبعد عنها ب 40 متر. و ما زاد على ذلك يحرم من الربط، بالرغم من كونه بنفس التجمع السكني.

ألا ترون السيد الوزير أنه من الأحرى حذف هذه التعريفة كما هو معمول به من طرف المكتب الوطني للكهرباء أو على الأقل تخفيض قيمتها حتى يتمكن جل السكان من التغلب عليها ويتم الربط بالشبكة ؟

وما هي الإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها لحل التعقيد الإداري الذي يحرم العديد من السكان من إمكانيات الربط لا لشيء إلا لكونهم يبتعدون عن القنوات ببعض الأمتار الزائدة عن الأربعين مترا المسموح بها، بالرغم من كونهم من نفس التجمع السكني ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى الوزير المكلف التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

بدوري أشكر السيد المستشار على اهتمامه بقطاع الماء وطرحه لهذا المشكل حتى نتمكن من البث فيه وتداوله، فكما نعلم جميعا فإنه أعطت الحكومة أهمية كبيرة لتزويد العالم بالماء وكان ذلك انطلاقا من التوجهات الأخيرة للمجلس الأعلى للمناخ والماء المنعقد في دورته الأخيرة بأكادير وكذلك التصريح الحكومي والذي تطرق فيه السيد الوزير الأول إلى الرفع من وثيرة تزويد العالم القروي بالماء لنصل الى حدود % 92 في سنة 2007 .

وهذا يعني أنه سنزود ساكنة إضافية تقدر ب5.5% مليون نسمة ليصل مجموع الساكنة 12 مليون نسمة ويترجم ذلك باستثمار يقدر ب 6.6 مليار درهم.

هذا المجهود المالي، يعمل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب جاهدا لتوفير هذه الاعتمادات بما في ذلك اللجوء الى تطوير مناهج عمله بهدف اقتصاد ما يمكن اقتصاده لتوفير معظم المواد المالية لإنجاز ما يتطلع له المواطنون وخصوصا بالعالم القروي.

أما فيما يخص موضوع الربط، فمع ذلك ورغم هذه الانتظارات التي ذكرت فالمكتب قام بتخفيض جد مهم فيما يخص عملية الربط بالشبكة وبالتالي فقد تم تخفيض رسم الجوار بحصة50% وهكذا فالآن يعني الحصة التي تؤدي هي 108 درهم للمتر عوض 257 التي كانت مؤخرا ومع تحديد 30 متر كسقف، يعني أنه لما تتعدى 30 متر لا يؤدي شيء يعني ما يؤدى هو في حدود 30 متر، تؤدون 108.52

هذا فيما يخص رسم الجوار ورسم الربط فكاين حالتين: كاين الحالة اللي أقل من 40 متر فكاين واحد التعريفة جزافية، تفاصيله معروفة عند المستفيدين واللي تيكون شي مستفيد باتصال مع المكتب تيطرحوا له عملية احتساب هذا المبلغ ولما تكون المسافة أكثر من 40 متر فهي تحتسب على الواجهة ماشي قبل الواجهة كما جاء في التدخل، فهذاك الشي اللي جاء من وارء الواجهة لا يحتسب. هاذيك الساعة يكون المسكن منفرد يعني في موقع لا يكون وسط الساكنة، في هاذ الحالة تيخص المستفيد يؤدي التكلفة ديال المشروع.

ولكن لما تيصبحوا بجواره، لما تبدأ الساكنة تكثر بجواره فذاك الشي اللي يؤديه المستفيدون الجدد تيرجع لهذاك المستفيد الأول في حدود الحصة التي أدى. فيعني أنه المجهودات فيما يخص تخفيض التعريفة فهي عملت وجاري بها العمل فإذا كانت غير مطبقة فأرجو أن تخبروني أما هي فجاري بها العمل أنه تخفضت بنسبة % 50.

وفيما يخص التعقيدات الإدارية فأنا على علم بأنه عمل مجهود كبير، بحيث ما بقاوش يطلبوا تصاميم البناء، ما بقاوش يطلبوا رخصة صاحب الملك واحد العدد ديال الوثائق اللي الآن ازدادت.وأنا مستعد باش نعاود نشوف هذه الإجراءات الإدارية إذا كان ممكن نخفض منها ستخفض منها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد الرئيس السي أحمد بنا.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بالفعل التعريفة عرفت تخفيض نسبة 50% وهذا راجع إلى كون أن بالفعل أننا كنا أثرنا هذا الموضوع كفريق للاتحاد الدستوري واللي الآن في ذيك الحكومة ديال التناوب والذي استجاب له السيد الوزير السابق آنذاك وبالفعل خفضت التعريفة إلى 50%، إلا أن 50% السيد الوزير خصكم تعرفوا واحد القضية كيف سبق لأحد المستشارين من فريق الاتحاد الدستوري طرحها أنه 50% لا تكفي لماذا؟ لأنه المواطن في العالم القروي لأنه هذا التدخل للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب هو تدخل تقريبا في البلديات الحضرية اللي هي شبه قروية. إذن هنا نجد بعض القطع الأرضية اللي هي ربما تكون مساحتها تفوق 30 متر في الواجهة واللي المواطن يشتريها ب 150 أو 200 ألف فرنك فلما كيبغي يدير الربط هو في حد ذاته تيخصو يفوت 3 آلاف درهم.

البناء في العالم القروي ولو داخل مدار حضري هو بناء عشوائي فالكلام الذي تقولون السيد الوزير الآن تقولون بأنه هاذ عملية الربط يعني المجاورة إذا فاتت 40 متر ما يمكنش لي. الإشكالية مطروحة السيد الوزير، شكون اللي كيتحمل المسؤولية فيها؟ المنتخب علاش هذا شاد الماء وواحد فايتو بنصف متر ما عندوش الماء وهاذو حالات خصكم توقفوا عليهم السيد الوزير، هاذ الشي كاين في جميع البلديات اللي هي داخلة في العالم القروي. كاين شي مشاكل اللي ربما مازال ما وقفتوش عليها أو المدة الزمنية اللي قضيتم كوزير مازال ما خلاتكمش أنكم تتطلعوا على الحقائق. هاذي إشكالية وإشكالية خطيرة جدا. الدولة خسرت مبلغ كبير، ملايير، باش تقوم بهاذ العملية في إطار الشراكة أو مع بعض الدول من أجل توفير الماء الصالح للشرب، من أجل النزول عند رغبة صاحب الجلالة وعند الجميع من أجل توفير الماء الصالح للشرب ولكن تأتي بمذكرة وزارية تفرض قوانين اللي هي ما خصهاش تكون. حرام علينا أننا واحد نعطيه الماء والآخر نقول له لا، المذكرة تمنعك في حدود 40 متر.

المذكرة ماشي قرآن يمكن الظروف اللي كانت تحطت فيها ذيك المذكرة الآن ظروف أخرى، هاذيك الجماعة عرفت نمو، عرفت كثافة سكانية اللي يمكن تخلي الوزارة تجتهد ويمكن تاخذ الإجراءات الصحيحة.

كذلك تكلفة الماء، السيد الوزير، الآن نرجع لتكلفة الماء، حنا كنعيشو في عالم شبه قروي ولو حضري، جميع المراكز تكلفة الماء تصل الى 10 دراهم للمتر المكعب لماذا؟ مع العلم أنه عندهم الماء بدرهم للمتر مكعب كيزيدوا فيه شوية ديال جافيل وتيوصلوه لعشرة دراهم .. هاذ الشي اللي كاين .. أشنو كيديروا له ؟ الأساس هوة تقويم التجهيزات..

إذن نطلب منكم السيد الوزير بكل صدق أنكم تقفوا على هذه الحالات لأنه حالات خطيرة جدا وهاذ الشي كيخلق إشكالية للمنتخب وبصفتكم أنتم كمنتخبين خصكم توقفوا على هاذ الشي لأنه تتكلم مع وزير اللي هو متسيس ماشي تقنوقراطي. إذن تيخصكم توقفوا على هاذ الحالة وراها المذكرة وتيمكن لكم تصلحوا الوضع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء :

السيد الرئيس، أنا بغيت فقط نذكر بنقطة اللي هي أساسية أنه ربما الكل يتذكر ذاك القانون ديال 95 - 10 اللي وافق عليه الجميع بأنه تيقول فيه بأنه مثلا الماء لابد من التعريفة، لابد باش يمكن لنا لأن الماء من قبل كانوا تيقولوا ما تلعبش

مع العام الآن من هاذ العام ما خصناش نلعبو مع الماء لأن الماء عندنا جد محدود وتيخصنا نوظفوه وخصنا نعطيو الماء لأن حق للجميع والانتظارات كثيرة لأنه باش نوفرو 6 مليار ونصف ديال الدراهم باش نوصلو لهاذيك % 92 في حدود 2007 فلابد يعني من المساهمة وهاذ الشي اللي كيدير المكتب أنا غادي نوقف على هاذ الشي اللي قلتم وغادي نخبرك ما كاين حتى مشكل ولكن لنتفق جميعا على أن مشكل الماء ماشي بالسهل وليس بالهين ولابد من توفير الاعتمادات ولابد من مجهودات ولابد من أخذه كما هو، كلنا خصنا ناخذوه كما هو لأنه ليس بمشكل سهل وبأنه القرار الذي نتخذه الآن يعني بحال التعليم على 20 عام عاد تيبان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير.. أعلن عن انتهاء الجلسة.